الفصل الثالث

المسارات البنيوية للدولة والمجال السياسي المغربي

obeikandl.com

المبحث الأول
المحددات التاريخية والإيديولوجية لإشكالية بناء الدولة والمجال السياسي المغربي

المطلب الأول
منطلقات أساسية حول تاريخ الدولة المغربية

خصوصية الدولة المغربية "المحددات والمظاهر" :

ظهرت عدة كتابات تركز على خصوصية كل دولة على حدى والمناداة بضرورة الاهتمام بتاريخ الدولة من جهة والابتعاد على التعميم من جهة أخرى وهكذا بدأ على الصعيد الأوروبي التمييز بين مختلف الدول الأوربية من خلال التأكيد على أن تطور كل دولة اتبع صيرورة خاصة وبهذا الصدد أشار "أندرسون" إلى ذلك " **إن الدول الإقليمية التي ظهرت في مختلف بلدان أوروبا في عصر النهضة لا يمكن ببساطة إدماجها في نموذج وحيد ومتشابه فهي في الواقع تتضمن اختلافات كبيرة كانت لها نتائج هامة في تطورها حتى الآن** "[1] كما أن المنظومة العربية والإسلامية لا تخلو هي أيضا من خصوصيات قطرية تضاهي بشكل أو بآخر الخصوصيات السياسية التي تميز الدول الغربية[2] ورغم أن بقاع الوطن العربي تنتمي إلى امة واحدة ذات ثقافة رئيسية واحدة في رقعة

1- Anderson Perry, **LEtat Absolutist** (ses origins et voies, 1978), F Maspero.p10.

2- Iliya Harik, The Origins of Arab System in the **Foundations Of The Arab State**, edited by Ghassan Salam (Groom Helm London, 1987),p19.

obeikandl.com

جغرافية متصلة من المحيط إلى الخليج إلا أن هناك خصوصيات الأقاليم العربية الكبرى في إطار الوحدة العامة[1] بل إن هناك خصوصيات قطرية داخل كل هذه الأقاليم (المغرب الكبير، وادي النيل، المشرق، الجزيرة العربية) وهناك خصوصيات محلية داخل القطر الواحد هذه الخصوصيات (القطرية والإقليمية) كانت ولا تزال أمرا طبيعيا[2] هذا ما توصل إليه البحث عبد الباقي الهرماسي[3] وقد سلم بوجود عدة تباينات تهتم بالجوانب التاريخية الحديثة المميزة لكل دولة من دول المغرب العربي.

ويمكن إرجاع خصوصية الدولة بالمغرب الأقصى إلى عوامل مختلفة ترجع أساسا إلى المناخ الحضاري الذي كانت تتحرك بفعله والى الميكانيزمات التي كانت وراء تشكلها[4].

محددات الخصوصية للدولة المغربية اثر الحدود الجغرافية:

إن خصوصية كل دولة تنشأ بالأساس من محيط جغرافي متميز يعزلها عن باقي الكيانات السياسية الأخرى ويضفي عليها هوية سياسية تجعلها تختلف عن هذه الكيانات، وهكذا تميز المغرب منذ القديم بانعزاله في إطار جغرافي مقفل بلور فيما بعد وبالتدرج خصوصيته

1- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 .1988)، ص170

2- **المرجع نفسه**، ص 171.

3- عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص29-32.

4- احمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب** (المغرب :مطبعة إفريقيا الشرق) ص155

السياسية والمتجلية في بلورة حدود سياسية قارة[1]، فالمحيط الأطلسي والبحر المتوسط والصحراء كلها حواجز طبيعية من الصعب تغييرها أو التأثير فيها الشيء الذي أدى إلى تماهي السكان معها واعتبارها حدودا مادية كرست شعورهم بهويتهم وجعل الموقع الجيوسياسي للمغرب الجناح الغربي للأمة العربية[2].

فوجود المغرب في أقصى شمال إفريقيا وصعوبة المسالك الطبيعية التي كان يتميز بها جعلت كل الاحتلالات أو الفتوحات التي اكتسحت المنطقة تصله دائما في آخر المطاف وبعدما تكون قد فقدت معظم زخمها (ملاحظة الاحتلال الاسباني سبته ومليلة) فالرومان لم يحتلوا المغرب إلا بعد سيطرتهم بوقت طويل على كل بلدان المنطقة إضافة إلى الفتح العربي الشيء الذي ساعده في الحفاظ على خصوصية الممثلة في بعض المظاهر

1- Cagne Jacques, **Nation Et Nationalisme Au Maroc** (aux racines de la nation marocaine),Al Maarif Al Jadida Ribat 1989. p607.

(*) فالمغرب الأقصى تميز بالجمع بين نمطين من الشرعية (الشرعية الضمنية والشرعية التعاقدية والجزائر تميزت بالإرث التركي والتركة السياسية للأمير عبد القادر أما الدولة التونسية فتعتبر من أكثر الدول المغاربية مركزية واندماجا نظرا لضعف بنيتها القبلية وقيادتها الوسطية، والدولة الليبية تتميز بعدم اندماجها الداخلي ونشأتها الحديثة.

2- محمود صالح الكروي،" مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 19، 2008، ص 168.

obeikandl.com

مظاهر خصوصية الدولة المغربية:

يمكن التأكيد على خصوصية الدولة بالمغرب من خلال الاهتمام بإظهار السيرورة الخاصة التي تتميز بها الدولة المغربية عن باقي الكيانات القطرية العربية والإسلامية الأخرى بل وعن باقي كيانات المنظومة المتوسطية[1]، فاقتباس الدولة المغربية لبعض النظم السياسية والإدارية أو خضوعها في بعض الفترات التاريخية لاحتلال دول أجنبية لم يفقدها هويتها وأصالتها التاريخية(*) فالسمة الأكثر بروزا في مسار الدولة المغربية حسب الأستاذ عبد الله ساعف "**هي استمراريتها وثقل المدى الزمني الطويل الذي تميزت به كدولة قديمة ورثت موارد دائمة من الماضي**"[2] وفي هذا السياق أيضا يؤكد المفكر محمد اركون "**إن الدولة المغربية عرفت أطول استمرارية**[3] **مقارنة بدول أخرى في منطقة شمال إفريقيا**"(**)

1- محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة –** (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006)، ص13.

(*) الكثافة التاريخية للدولة المغربية تمتد إلى اكثرمن 20 قرنا وتعد من الدول المغرقة في القدم التي تنعت بالدول الألفية **Les Etat Millénaires**

2 –عبد الله ساعف،" اضطرابات الدولة حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة" في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب، مرجع سابق** ص252.

3- Med Arkoun, **Pour Une Critique De La Raison Islamique** (Maisonneuve 1984), p355.

(**) فبخلاف الدولة الجزائرية التي عرفت عدة تقطعات في الزمان والمكان تمتعت الدولة المغربية باستمرارية متواصلة سواء في مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي أو في المرحلة الإسلامية.

كما يشكل الأساس القبلي المكون الجوهري لبنية الدولة في المغرب[1] فالأساس القبلي ارتبط بالدولة المغربية منذ نشأتها واستمر ملتصقا بها في مختلف مراحل تطورها [*] من خلال الطابع الأسري الذي ارتبط بسيرورة الدولة المغربية التي تجسدت عبر تاريخها من خلال تعاقب الأسر الحاكمة بدءا بالأسرة "البقشيشية" واستمرارا بالأسرة "اللمتونية" والأسرة "الكومية" و"المرينية" و"السعدية" ثم "العلوية" فقد جسد ملوك هذه الأسر وسلاطينها رموز وحدة سياسية لتنوع جغرافي وتباينات جهوية وانقسامات قبلية.

حتى وإذا كانت فترات من الضعف والتنازع على السلطة تظهر في المراحل الفاصلة بين نهاية حكم دولة وظهور أخرى" **فإن الثابت كان هو أن الدولة ظلت، بحسبانها سلطة سياسية جامعة وموحدة، واحدة وفاعلة**".[2]

1- محمد شقير ، **مرجع سابق**، ص63.

(*) ارتكزت الدولة المغربية منذ نشأتها على المؤسسة القبلية سواء في الوصول إلى الحكم أو في تسيير دفة الحكم فالأسرة الحاكمة التي سلمت السلطة في المغرب كانت من أصل قبلي وغالبا ما يوصفون من طرف المؤرخون أنها من أصول شريفيه أقاموا دولتهم على أساس قبلي، فالشرف لم يكن وسيلة للحكم بقدر ما كان وسيلة للشرعية السياسية اقتضتها التطورات التي عرفتها الدولة بالمغرب.

2- سعيد بنسعيد العلوي،" التجربة المغربية في التحول الديمقراطي،" **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، 2005.

obeikandl.com

أهم التصورات المحددة لمفهوم الدولة بالمغرب التصور الإيديولوجي:

يتحدد هذا التصور في ربط مفهوم الدولة المغربية بالإسلام والشرف فانتشار الإسلام(**) بالمغرب يعتبر الممهد الرئيسي لظهور الدولة المغربية وتطورها[1]، بالإضافة إلى ذلك الربط المتواصل بين مفهوم الدولة وانتشار "الشرف السياسي" بالمغرب .

التصور التحديثي:

عادة ما يتم الربط في هذا الإطار بين الدولة والحداثة فيتم رصد سيرورة الدولة في المغرب انطلاقا من إرهاصات العصرنة والإصلاح وهكذا يصبح مفهوم الوطن مثلا من المفاهيم المركزية التي يتم من خلالها تحديد مفاهيم الدولة بالمغرب كما يصبح مفهوم السلطة المركزية (المخزن) من المفاهيم الرئيسية في رصد تطورات الدولة بالمغرب

التصور الاقتصادي :

يربط هذا التصور بين الدولة وانتشار الرأسمالية في المغرب لذا فقد تم التركيز دائما على النظر إلى الدولة المغربية من خلال رسم تشكيلة اجتماعية – اقتصادية معينة سواء كانت هذه التشكيلة ذات نمط رأسمالي أو شبه رأسمالي أو نمط إنتاج مركب وكثيرا ما كان النقاش ينصب حول تحديد طبيعة نمط الإنتاج السائد في المغرب أكثر ما كان ينصب على التشكيلة السياسية المغربية الشيء الذي كان

(*) يتم النظر إلى فترة ما قبل ظهور الإسلام إلى أنها حقب متلاحقة من التمزق والتشرذم السياسي في غياب وجود أية مؤسسة سياسية أو مركز يجتمع حوله المغاربة.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص117.

يستتبع بالضرورة تعريف الدولة المغربية من خلال تحديد طبيعة نمط الإنتاج السائد.

وقد انتقد احمد الحارثي هذا التصور أو ما سماه بالطرح الاشتقاقي الذي يربط بين الدولة وكذا خاصية النظام السياسي لايمكن إدراكها حصرا من خلال الاقتصاد الرأسمالي العالمي"[1] بحيث لا يمكن أن يربط بروز الدولة بالمغرب بتطور الرأسمالية العالمية وهكذا "يمكن إثبات بنية سياسية بالمغرب القديم عبر محاولة رصد العناصر المادية المكونة للدولة من فضاء ترابي و جيش ورعايا ونظام حكم وإدارة ومؤسسات اجتماعية وثقافية وجباية وتشريع.....التي تعتبر كلها مقومات عملت مختلف السلالات التي تعاقبت على الحكم بالمغرب على تطويرها وتثبيتها وضمان استمراريتها على مدى عدة قرون.

معالم الذهنية المخزنية(*) بالمغرب:

يوضح الاستاذ عباس بوغانم مفهوم المخزن بأنه" **في صيغته المغربية يشكل دولة موازية ومكرسة داخل الدولة، وخارجة عنها، فالمخزن هو المتحكم في في قواعد اللعبة، وهو المحدد لطبيعة الادوار**

1- احمد الحارثي، **مرجع سابق**، ص102.

(*) يقصد بالمدلول الاصطلاحي للمخزن بأنه النخية الحاكمة في المغرب، والتي تمحورت حول الملك أو السلطان سابقا. ويتألف المخزن تاريخيا من النظام الملكي والأعيان وملاك الأراضي، وزعماء القبائل وكبار العسكريين، ومدراء ورؤساء الامن، وغيرهم من أعضاء المؤسسة التنفيذية وفي العقود الأخيرة أصبحت ملامح المخزن غامضة، حيث أن الحكومة نفسها لا تعد جزءا منه. وعلى مستوى المتعلمين والنخبة، اعطي لمصطلح المخزن الدلالة القدحية، لأنه يرتبط بأسلوب الإدارة العتيقة الذي يقاوم الحريات والديمقراطية

التي يجب ان يقوم بها كل فاعل سياسي، مع تكريس هيمنة السلطة الحاكمة كقوة تحكيمية تتموقع فوق كل القوى الاجتماعية والسياسية ...فحين يحضر المخزن تغيب دولة الحق والقانون، وحين تحضر الممارسة المخزنية تنتفي الممارسة الديمقراطية..."[1]

توحيد أجهزة الدولة:

رغم المرامي السياسية التي كان يخفيها مشروع الحماية الفرنسية للتحكم في الجهاز السياسي والإداري المخزني ومراقبته [2] فقد حرصت سلطات الحماية على الحفاظ عليه سواء في مرحلة الحكم غير المباشرة(*) أو الحكم المباشر، ونتيجة لهذه السياسة ستخلق سلطات الحماية ثنائية إدارية (**).

وإذا كانت هذه الثنائية قد ضمنت للسلطات الاستعمارية التحكم السياسي في البلاد فإنها حافظت في نفس الوقت على استمرارية المؤسسة المخزنية سواء فيما تعلق[3] بالسلطة الدينية للسلطان

1- عباس بوغانم،" الامتدادات المخزنية في المغرب الحيث،"مجلة **وجهة نظر**،ع 38 خريف 2008، ص 28.

2- Abdallah Ben Mlih, **Structures Politiques Du Maroc Colonial** (Ed .lHarmttan1990), p158.

(*) امتدت الفترة الأولى من 1912الى 1925 رحيل الماريشال "ليوطي" عن المغرب لتبدأ مرحلة الحكم المباشر.

(**) نتائج سياسة الحماية خلق جهاز سياسي – إداري مزدوج جزء منه كان يتحكم فيه المقيم العام والجزء الثاني كان تحت إشراف السلطان حيث بقيت الوزارات المخزنية (بعد إلغاء بعضها) تحت إشراف المخزن كوزارة العدل ووزارة الاحباس كما تم إنشاء مجموعة من الأجهزة للتنسيق بين الإدارات المخزنية الجديدة كما كانت تسمى **Les Administrations Néo Chérifiennes**

3- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص292.

obeikandi.com

وتقـديس شخصـه، السـلطة التشـريعية للسـلطان، السـلطة التنفيذيـة للسلطان.

تفكيـك ثنائيـة الإدارة الاسـتعمارية: بمجـرد حصـول الدولـة المغربيـة علـى اسـتقلالها سـيقوم الملـك بمسـاعدة حـزب الاسـتقلال إلى القضاء على الازدواجية التي كانت تميز الإدارة الاستعمارية على عدة مستويات.

- على المستوى السياسي سيستعيد الملك كافة السلطات التي كان يمارسها المقيم العام من سلطة تنفيذية وتشريعية وتمثيلية.
- على المستوى الإداري تتم توحيد التراب المغربي بإلغاء ما كان يسمى بالمناطق العسكرية والمناطق المدنية داخل منطقة النفوذ الفرنسي واسـترجاع النـاطق الـتي تحـت الإدارة الدوليـة أو الإدارة الاسـبانية وتقسيم التراب إلى أقاليم وعمالات يرأسها العامل الذي مثل السلطة المركزية للملك[1].
- أما على المستوى القضائي فقد تم إلغاء النظام الذي كان سائدا في عهد الحماية والذي كان يتميز بتواجد المحاكم المخزنية إلى جانب المحاكم العصرية التي أنشأتها سلطات الحماية وهكذا تم تعديل هذا النظام بخلق محاكم إقليمية ومجلس أعلى ليتم فيما بعد توحيد النظام القضائي من خلال ظهير شريف (مرسوم ملكي) 1974.
- على المستوى التشريعي تم توحيده مع توحيد التراب المغربي وأصبحت الظهائر (المراسيم الملكية) تطبق كلها على جميع أنحاء المملكة.

عملية المغربة لأطر الدولة (الأجهزة الأمنية ،الأجهزة الإدارية)

1- **المرجع نفسه**، ص293.

كانت دواليب الدولة في عهد الحماية تسير في غالبيتها من طرف الأجانب للأسباب التالية:

- الإصلاحات السياسية والإدارية و تطبيقها كان يتطلب استخدام خبرات أجنبية لها دراية بتسيير الشؤون العامة [1]
- الطابع الخاص الذي كان يميز نموذج الدولة الفرنسية والذي كان يتسم بالتفرع الإداري والقيام ببعض الأعباء التي لم يكن المخزن يعرفها أو يقوم بها.
- عملية إقصاء النخب المحلية من تولي المناصب الإدارية و خاصة العليا منها .
- سياسة التكوين التي أشرفت عليها سلطات الحماية (التكوين العسكري والإداري) وبمجرد استعادة المغرب لسيادتها، طرحت إشكالية مغرب اطر الدولة خاصة بعد مغادرة الأطر الفرنسية للبلاد وضرورة تأكيد الدولة على استرجاعها سيادتها.

الأجهزة الأمنية: بالنسبة للجيش، تم العمل على ضم مجموعة من العناصر العسكرية المحلية التي كانت تحارب في صفوف القوات الفرنسية و الاسبانية سواء فيما يتعلق بالجنود أو الضباط كما تم إسناد مهام عليا داخل الجيش لضباط مغاربة اثبتوا ولائهم للعرش **و تحول بذلك الجيش إلى جهاز مغربي من حيث:**

- التسمية التي يتميز بها (القوات الملكية العسكرية).
- السلطة المطلقة للملك على الجيش.[1]

1- Gruner Roger, **Du Maroc Traditional Au Maroc Moderne**, nouvelles éditions latines – Paris 1984-p19

obeikandi.com

- طبيعة العلاقة التي تربط بين الملك وقواته المسلحة.
- مراسيم التعيين الملكي للأفواج العسكرية المتخرجة وتحديد تسمياتها.
- التحكم الملكي في الترقية العسكرية.(*)

مغربة الأجهزة الإدارية : قام المخزن بالاعتماد على مختلف الإدارات المركزية التي خلفتها الحماية حيث تم تحويل هذه الإدارات إلى وزارات تابعة للملك، في حين واصلت هذه الوزارات المهام والأعباء التي تقوم بها، وبالأخص بعض الوزارات الإستراتيجية كوزارة الداخلية عبر عن ذلك "روسي" (في إطار توزيع مهام الدولة، أسندت لوزارة الداخلية التي خلفت إدارة الداخلية في 1956 مهمة الحفاظ على الأمن والتعلم العام وإعلام الحكومة ومراقبة الجماعات المحلية والسكان بصفة عامة[2]، كما تم إنشاء مجموعة من المعاهد والمدارس العليا لتكوين إطارات مغربية كانت الإدارة المركزية في حاجة إليها في حين كانت تسند المناصب العليا لأبناء الفئات الارستقراطية والعائلات المخزنية التي كانت السلطات الحماية في السابق تقصيها بدعوى عدم الكفاءة الإدارية وتجربتها وتكوينها.

---

1 – محمد شقير، **مرجع سابق**، ص295.

(*) بموجب هذه الصلاحيات عين أوفقير رئيسا لدائرة الأمن سنة 1960 ليتدرج في المهام والرتب (الجنرال الوزير) ليقوم بمحاولة انقلاب 1972

2- Roussel Michel, **Le Rôle Du Ministère De L'intérieur Et Sa Place Au Sein De L'administration Marocaine Dans Pouvoir Et Administration Au Maghreb**(Etudes sur les élites maghrébines) CNRS1970-P87.

obeikandl.com

أما على الصعيد المحلي فقد اعتمد المخزن على شبكة النخب القروية والأعيان من شيوخ ومقدمين الذين كانوا يشتغلون في دواليب الإدارة المحلية الاستعمارية[1] **وقد لجأ المخزن إلى هذه النخب بغرض :**

- التحكم في المجال القروي الذي سيمكن من التحكم في النظام السياسي بأكمله[*]
- اعتماد الإدارة المحلية على هذه الفئات من أعوان السلطة التي تتمثل في الشيوخ والمقدمين.

القيام بعملية التعريب: اقتضت "الإصلاحات" التي أدخلتها فرنسا على الهياكل المخزنية استخدام اللغة الفرنسية وهكذا فرضت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لغتها الأجنبية في شتى المجالات التعليم لإدارة والمعاملات الاقتصادية [2]

وقد تجلت هذه الفرنسة في مختلف المظاهر الإدارية، والتي تمثلت على الخصوص من خلال:

- الأطر الإدارية التي تتحدث وتكتب بالفرنسية.
- المراسلات والمكاتبات الإدارية.
- القوانين واللوائح التي تتبعها الإدارة.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص295.

(*) هكذا قام القصر كمرحلة أولى بكبح كل الجهود المبذولة من طرف حزب الاستقلال لتحكمه في العالم القروي من خلال الإدارة والحزب ثم من خلال المجالس المحلية التي تم إنشاءها في نهاية عهد الحماية.

2- احمد معوض نازلي، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1976)، ص 82.

obeikandl.com

- القرارات والأعمال الإدارية.
- التكوين الذي كان يتم بالفرنسية.

إلى جانب ذلك فقد بقيت الإدارات المركزية تتعامل باللغة العربية[*] وبعد جلاء الوجود الاستعماري خلف وراءه دواليب إدارية مفرنسة سيتم التنافس حول تعريبها من طرف المخزن وحزب الاستقلال[1].

ورغم الاتفاق المشترك بين القصر وحزب الاستقلال حول تعريب أجهزة الدولة إلا أن أبعاد التعريب كانت تختلف حسب كل طرف فحزب الاستقلال كان يرى بأن التعريب الإداري ينبغي أن **يكون شاملا أما المخزن فقد كان ينظر إلى هذه المسألة وفق اعتبارات سياسية خاصة تتمثل بالأساس في:**

- أن مشروعيته تتجسد في الحفاظ على التوازن بين الشريحة العربية الممثلة خاصة في النخب الفاسية التي كانت تسيطر على الاقتصاد والإدارة والشريحة البربرية التي كانت تسيطر آنذاك على الجيش
- ارتباطه بفرنسا اقتصاديا وسياسيا ذلك من خلال اتفاقيات التعاون يحتم الحفاظ على فرنسة دواليب الإدارة.
- الحفاظ على بعض الهياكل المخزنية كان يتطلب الموازنة بين النخب المعربة والنخب المفرنسة[2].

(*) خاصة وزارة الاحباس كما حافظت سلطات الحماية على تعليم اللغة العربية في جامعة القروين التي كانت تخرج أفواج الفقهاء والعلماء الذين يشتغلون كعدول وأئمة.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 298.

2- **المرجع نفسه**، ص 298.

obeikandl.com

ونتيجة لهذا التصور المخزني فقد تم انتهاج سياسة مزدوجة :

أولا : التعريب الشامل والسريع لكل الإدارات والمصالح التي لها ارتباط بالمجال الديني والقضائي كالأوقاف والقضاء بوصفهما يجسدان السلطة الدينية للملك كأمير المؤمنين.

ثانيا : مواصلة العمل باللغة الفرنسية في اغلب أجهزة الدولة.

أدى هذا الوضع إلى قيام حزب الاستقلال(خاصة في بداية السبعينات) بشن حملة تنديد على استخدام اللغة الأجنبية وعلى اثر هذه الحملة صدر مرسوم من الوزير الأول بتاريخ 1973/10/08 إلى الوزراء وكتاب الدولة ونوابهم "**ينص على ضرورة التعريب الشامل والبدء بمراسلة المواطنين باللغة العربية وان يصدر كل وزير التعليمات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف**"[1].

مظاهر مخزنة الدولة المغربية :

تجميع سلطات الدولة : بمجرد الحصول على الاستقلال طالبت الحركة الوطنية بزعامة حزب الاستقلال بوضع دستور للبلاد يحدد مختلف السلطات مواصلة بذلك مسيرة المطالب الدستورية(*) غير أن السلطان بدا عازما (بعد الاستقلال) على التمسك بكل صلاحياته التقليدية والاختصاصات التي استعادها من سلطات الإقامة العامة(**).

طبيعة السلطة : يقوم التصور المخزني على تصور ديني للسلطة التي في نظره كل لا يتجزأ وأنها حق الهي وراثي(***) ويمثل الفصل 19 من جميع الدساتير المغربية - تم تعديل فصول الدستور الجديد وتقسيم

---

1 -احمد معوض نازلي، **مرجع سابق**، ص 126-127.

oberkandi.com

الفصل 19 إلى فصلين احدهما متعلق بالصلاحيات الدينية للملك بوصفه أمير المؤمنين والثاني يحدد مكانة الملك بوصفه رئيس للدولة وضامن استقلالها واستقلالها ووحدتها الترابية- حجر أساسه ويجسد هذا التصور في أعمق تجلياته إذ انه ينص على الملك"**أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والدستور وصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات كما انه ضامن لاستقلال البلاد في دائرة حقوقها الحقة**".[1]

التمفصل الهيكلي للدولة : ويقصد بذلك أن هناك تمفصلا حادا يخترق مؤسسات الدولة فهناك أجهزة تابعة للقصر اكبر قوة وفاعلية وهناك أجهزة أخرى تابعة للإدارة العامة تقوم بوظيفة تسيير عادية.

1- المملكة المغربية، **الفصل التاسع عشر من دستور 1996**.

(*) متمثلة أساسا في مشروع دستور 1908 الذي أجهض بسبب تعنت السلطان عبد الحفيظ.

(**) تجلى ذلك خاصة من خلال المواقف التي اتخذها القصر في مواجهة المطالب الدستورية في حزب الاستقلال والتي تمثلت في إنشاء مجلس استشاري والامتناع عن انتخاب جمعية تأسيسية والإشراف الملكي على وضع مقتضيات الدستور ، كل هذه المبادرات كانت تمثل الأسس النظرية والعملية التي يقوم عليها التصور المخزني للعملية الدستورية.

(***) يمكن ذكر ما أشار إليه العاهل المغربي الحسن الثاني في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب (أكتوبر 1987) "**قلت وكررت ولا زلت اكرر انه بالنسبة لعبد الله الضعيف، خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل في السلط، أنا أب الجميع، أب المشرع، أب المنفذ....**".

obeikandl.com

- على مستوى أجهزة الحكم هناك مكتب تنسيق مكاتب الإدارة العامة للقوات الملكية المسلحة في مقابل القيادة العليا للجيش، ومقابل استخبارات الشرطة هناك جهاز الاستخبارات الملكية

- على المستوى الوزاري فمقابل الوزير الأول هناك مدير الديوان الملكي الذي يتوفر على سلطة تفوق سلطة الوزير الأول.

- على مستوى الوزراء المخزنيون الذين لهم نفوذ اكبر من الوزراء التقنيين.

- على المستوى القضائي هناك وزارة الشكيات مقابل وزارة العدل ومكتب الأبحاث والتوجيه بالديوان الملكي الذي له فعالية الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى.

تقليدانية مراسيم الدولة: يمكن إرجاع أسباب بقاء مراسيم الدولة محافظة على طابعها المخزني إلى تكريس الحماية[1] لهذه المراسيم المخزنية بشكل كبير(*) وساهمت السياسة الملكية من جهة أخرى في إعادة إحياء مجموعة من المؤسسات البروتوكولية المخزنية التي من أهمها الإبقاء على مؤسسة الحاجب الملكي والتمسك بكل مظاهر البيعة ومراسيمها وحفلات الولاء(*) ويمكن تناول بعض البروتوكولات:

- **تنظيم الدروس الرماضنية.**

---

(1) محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 304.

(*) تظهر هذه المراسيم خلال الخطب الملكية التي يكون الجانب التقليدي بارزا في اللباس إضافة إلى ظهور ولي العهد في الخطب الملكية

(*) حيث حرص الماريشال "ليوطي" على احترام المراسيم المخزنية من خلال إظهار كل مظاهر الاحترام التقدير سواء في تعامله مع السلطان أو حتى في مخاطبته له كما كان ينصح موظفي الحماية باحترام هاته المراسيم.

obeikandi.com

- **الاحتفال الرسمي بالاعياد والمناسبات الدينية.**
- **الحضور الرمزي في الزوايا والمواسم عبر تقديم الهدايا والإعانات.**
- **ارسال البعثات الرسمية لاداء فريضة الحج واطلاق اذاعة محمد السادس للقران الكريم.**[1]

تكريس مخزنة الدولة: إن مختلف الميكانيزمات التي استخدمها المخزن كان هدفها إعادة بناء وإنتاج البنية المخزنية سواء المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي فكان الحرص على تدجين مختلف مؤسسات الدولة والتحكم في نخبها والعمل على إعادة إنتاج الثقافة المخزنية [2].

التوغل المخزني في مؤسسات الدولة: واجهت المؤسسة الملكية بعد الاستقلال طموح حزب الاستقلال في لعب دور أساسيا في حكم البلاد وقد أدى تخوف المؤسسة الملكية من هذا الطرح بمواجهة من خلال كل فكرة حزبية تختزن مضمونا سياسيا مغايرا لممارسة الحكم ومنظورا مختلف لتصور السلطة لذا لجأت الملكية إلى إضعاف حزب الاستقلال من خلال الاستفادة من الخلافات داخل صفوفه ثم التحالف مع خصومه والسماح بظهور أحزاب أخرى كما استطاعت الملكية أن تكرس ذلك دستوريا من خلال حظر الحزب الوحيد في المغرب وحصر مهمة الحزب في تأطير المواطنين إلى جانب الهيئات الأخرى من جماعات محلية وهيئات نقابية ومجالس جهوية.

1- زين العابدين حمزاوي،" أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 20، 2008، ص 155-156.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 304،305.

obeikandl.com

التحكيم المخزني : حيث أشار الباحثان "جيل وجيم اوبان" إلى أن الملكية قد استطاعت فرض نفسها كقوة مهيمنة في الحياة السياسية المغربية من خلال اللجوء إلى وسائل التحكيم موروثة من الماضي القديم"[1] ويهدف التحكيم إلى خلق وضعية تراضي بين الإطراف المطالبة بالتحكيم بإزالة خلافاتها ودفعها

إلى التعايش والمحافظة على النظام السياسي في توجهاته الأساسية وبنياته العميقة[*].

تحويل مهام البرلمان: بعد الاستقلال أحس المخزن بأن مطالب الحركة الوطنية بإقامة برلمان تهدف بالأساس إلى خلق سلطة منافسة لذلك عمد(=المخزن) إلى اتخاذ عدة إجراءات سياسية ودستورية لإفراغ المؤسسة البرلمانية من كلل سلطة حقيقية **وتتمثل أهم هذه الإجراءات في**[2]:

---

1 -Aubin Jules Et Jim, **Le Maroc En Suspens** – AAN 1964-p.66

(*) يلجأ الفاعلين السياسيين إلى التحكيم لحل خلاف سياسي لا تنظمه القواعد الدستورية حيث تقدمت المعارضة في أكتوبر 1991 بعدة اقتراحات تهم قوانين الانتخاب وطالبت بتمديد الدورة قصد مناقشتها، إلا أن هذا الطلب لم ينفذ. وقامت الحكومة أثناء افتتاح دورة افريل 1992 بعرض مشروع قانون يهم الانتخابات متجاهلة مقترحات المعارضة واحتدم النزاع لتلجأ المعارضة إلى التحكيم الملكي، بذلك يشكل التحكيم الملكي القاعدة الحقيقية للسلطة الملكية التي تسمح باحترام التوازن وفي نفس الوقت تساهم في المحافظة على ما هو قائم، ومقوية دور الملك التقليدي باعتباره قائدا أعلى وحارسا دينيا ودنيويا فوق الأحزاب.

2 - محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 304،305.

(*) كما حدث في الاستفتاء الأخير 2011 بإقرار إجراءات رغم طابعها الدستوري المرتبط بمظاهر الدولة العصرية فان جوهرها مخزنيا خالصا.

obeikandl.com

- احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية.
- الإشراف الملكي على وضع دستور البلاد(*).
- اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي في المصادقة على الدساتير وتعديلاتها.

فكانت إجراءات تأسيس البرلمان من البداية إجراءات مخزنية أفرغت هذه المؤسسة من كل محتوى سياسي(**). **تحويل مهام الحكومة:** رغم الاختصاصات المخولة للحكومة وما يرتبط ذلك من تقنيات عصرية وأساليب حديثة فقد بقيت الحكومة جهازا يفتقد كل استقلالية ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل تاريخية وسياسية وتنظيمية. **العوامل التاريخية**: التي تتلخص في الإرث المخزني الذي كان دائما يقوم على أن الوزراء كانوا مجرد كتاب للسلطان. **العوامل السياسية**: التي دفعت بالمخزن إلى تجريد المؤسسة الحكومية من كل سلطة حقيقية من خلال الحرص على عدم تكوين حكومات منسجمة سياسيا أو حزبيا إضافة إلى إسناد الوزارة الأولى(***)إلى شخصية محايدة موالية للمخزن[1]

العوامل التنظيمية: ممثلة في بقاء الأجهزة الحقيقية للسلطة (=جيش، شرطة، إدارة) من اختصاص الملك وان اغلب القرارات السياسية تتخذ داخل أجهزة القصر خاصة بعد محولتي الانقلاب1971 و1972.

(**) عملت الممارسات المخزنية على تحويل البرلمان من مؤسسة للتشريع إلى جهاز للصياغة التشريعية لاختيارت الأمة كما تضمنتها التوجيهات الملكية.

(***) اقر التعديل الدستوري الناتج عن الحراك الشعبي 2011 إدراج الوزارة الأولى المنبثقة من نتائج الانتخابات التي فاز بها الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية وتسمية رئيس الحزب عبد الإله بنكيرن على رأسها.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص310.

obeikandi.com

تكريس الثقافة المخزنية: عمدت المؤسسة الملكية إلى استخدام مجموع من الرموز التاريخية والدينية تتمثل خاصة في:

- مراسيم البيعة وفرض اللباس التقليدي كلباس رسمي بالنسبة للنواب والوزراء والموظفين السامين[1].
- ترأس العاهل المغربي الدروس الرمضانية و التأكيد على الأبوية المخزنية (*).

ومما يزيد في ترسيخ هذه الثقافة التوظيف الرسمي لوسائل الإعلام خاصة المرئية منها لنشر مثل هذه الرموز المخزنية وترسيخها في الأذهان.

المطلب الثاني

محددات بناء المجال السياسي المغربي

المجال السياسي التقليدي (مواريث التاريخ السياسي لدولة المغرب)

شهدت الدولة في المغرب جدلية من التطور في مسارات التكوين وبناء المجال السياسي عبرت عن نفسها كما يقول الأستاذ عبد الإله بلقزيز "**في تجاذب مستمر بين آليتين :آلية صيانة المواريث والتقاليد والارتفاع بها إلى مستوى التمأسس وآلية إطلاق مفاعيل التغيير في شبكة العلاقات الناظمة للسياسة والسلطة وهو تغير حصل أحيانا**

1- Waterbury J, **La Légitimation Du Pouvoir Au Maghreb** (Tradition, protestation et répression) AAN 1977 p 414

(*) تكرار العاهل المغربي في أكثر من مناسبة بأنه " أب الجميع".

obeikandl.com

بتلقائية من داخل منطق تطور المجال السياسي مثلما أتى بأحايين أخرى بتأثير عوامل خارجية"[1] .

ولا يمكن فهم هذه الجدلية من دون وصف مسار الدولة والسياسة وأفرعها المختلفة قصد بيان دور وفاعلية هذا التكوين في تشكيل ملامح التطور والبناء.

قامت الدولة المغربية بتجربة الإصلاح والتحديث منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2] وانتقلت الإصلاحات من تحديث الجيش إلى عصرنة الإدارة وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج وإصلاح النظام المالي والجبائي[*] لكن كل هذه الإصلاحات باءت بالفشل نتيجة أن المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر لم يكن يتوفر على الشروط التي تسمح بقيام طبقة اجتماعية على شاكلة البرجوازية الأوروبية، كان الهدف من هذه الإصلاحات هو أنقاض الدولة السلطانية وتقويتها[3] في حين تم تغييب المجتمع المدني.

المهم في هذا السياق هو التشديد على أن الإصلاح الذي سرت مفاعله في الدولة المغربية وقف عند حدود معينة والنتيجة أن الدولة السلطانية استمرت بمحتواها المخزني التقليدي يقول الباحث التونسي

1- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص186-187 .

2- عبد الإله بلقزيز، **المرجع نفسه**، ص187.

(*) في الميدان العسكري من خلال تكوين نواة لجيش نظامي، في الميدان الإداري من خلال بناء بعض الأجهزة وبعث بعض الأطر للتكون أما مجال الضرائب بفرض ما يسمى بالموؤنة.

3- Ben Mlih, op cit – p77.

المنصف وناس " **لا شك أن الدولة المغربية، تقليدية في هيكلتها العامة وفي محاكاتها الإمبراطوريات الإسلامية القديمة وفي عودتها المرجعية الكثيفة إلى الرسول، واعتماد الملك لقب أمير المؤمنين.**[1]

لتعود إلى جوهرها دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطانها على مقتضى ثوابتها القيادة والإمامة وكذلك نظام البيعة[2] - الذي كان وما زال تقليد يتبع - ولابد من البيعة لولي العهد ليمارس السلطة، كما يضاف موضوع الفتوى التي يطلبها "الأمير" من العلماء كلما توفرت مستجدات في الشؤون العامة والوطنية وهناك الاستفتاء أي الاستشارة التي يطلب "الأمير" بواسطتها رأي كل من له الصفة التمثيلية مثل العلماء والتجار والأعيان ورؤساء الحرف وشيوخ القبائل.[3]

وقد تمثل فشل هذه الإصلاحات في المصير الذي انتهت إليه الدولة السلطانية المغربية بحيث أرغمت على التنازل عن سيادتها لكل من اسبانيا وفرنسا[4].

حكومة الحماية ونموذج الدولة التراصفية(*):

شكل إدخال المؤسسات الاستعمارية منعطفا هاما في تاريخ الدولة بالمغرب لتلاقي شكلين للدولة ومنطقين سياسيين ونوعين من

1- المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، (تونس: سراس للنشر، 1995)، ص 18

2- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، مرجع سابق، ص 128.

3- **المكان نفسه.**

4- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص35.

obeikandl.com

الهيكلة السياسية يشكل ما أطلق عليه الباحث " بلمليح" بالترصيف السياسي[1] الذي تشكل انطلاقا من 1912 (**) بإقرار معاهدة الحماية المتضمنة احترام سيادة المغرب ورمزها السلطان واحترام الإرادة السياسية لشؤون البلاد من طرف حكومة المخزن في المقابل التزمت فرنسا – نصا – بإجراء إصلاحات في البلاد تعيد النظام وتقوي الإدارة والمالية وتساعد حكومة المخزن على يسط نفوذها وتنمية البلاد.

ارتبطت بداية فرض الحماية على المغرب وبشكل وثيق بالمقيم العام الماريشال "ليوطي" فالحماية شكلت مرحلة لتطبيق أفكاره التي أثرت بشكل كبير في التاريخ السياسي والاستعماري للمغرب فبالإضافة إلى الجوانب القانونية التي يتضمنها مفهوم الحماية والانعكاسات السياسية الداخلية والخارجية التي ترتبت عنها كان المشروع التحديثي للمغرب يرد إلى الدور التأسيسي الذي قام به "ليوطي" في رسم

(*) يدخل هذا الطرح (=التراصفية) ضمن منظومة الأبحاث التي اهتمت برصد التطور الذي عرفته الدولة العربية المعاصرة سواء في بعدها القومي أو بعدها القطري، فعلى المستوى القومي يميز عبد الله العروي بين نوعين من الدول، الدولة السلطانية ودولة التنظيمات، وعلى المستوى القطري يرصد الهرماسي انتقال الدولة المغاربية من دولة مخزنية إلى دولة باتريمونيالية، في هذا السياق يدخل طرح الكاتب بلميلح (من خلال كتابه البنيات السياسية للمغرب في عهد الاستعمار) من منظور جديد في تحديد التطور الذي عرفته الدولة المغربية عبر تاريخها وتتجلى جدة هذا الطرح في البعد الديناميكي الذي يميزه من خلال رصد حثيث لعملية تطور الدولة المغربية من دولة سلطانية إلى دولة تراصفية إلى دولة سديمة "**ETAT SEDIMENTAL** "

1- **المرجع نفسه**، ص 36.

(**) تاريخ إبرام معاهد الحماية في الوقت الذي كانت فيه الدولة السلطانية في مرحلة احتضار دخل الحكم الاستعماري لا لكي يقضي على هذه الدولة، بل لكي يحافظ عليها من خلال منحها وظائف خاصة في سير النظام التراصفي.

إستراتيجية المشروع وتعيين أولوياته وتحديد مرتكزات الدولة الحديثة من جهة وصون ثوابتها السياسية السلطانية من جهة أخرى حيث يقول الباحث بلقزيز في هذا الشأن "**وفي الظن أن هذه الكيمياء السياسية الفريدة التي ركبها مشروع ليوطي من عناصر متباينة في التكوين والطبيعة ستظل كيمياء السلطة والدولة في البلاد لفترات طويلة وبخاصة عقب الاستقلال السياسي**"[1].

ويمكن تلخيص تأثير أفكار ليوطي على تشكل الدولة بالمغرب بما يلي:

- يعتبر ليوطي أول من ادخل الإصلاحات على المجال المؤسسي بالمغرب .
- في أن ليوطي قد كون جيلا من الأجيال الذين استمروا في التأثير على الميكانيزمات المؤسسية في المغرب[2].
- في أن ليوطي ملكي النزعة السياسية[3] (=حفظ للملكية حرمتها) [*].

1- عبد الإله بلقزيز ،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق**، ص189.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص36.

3- عبد الإله بلقزيز، **المرجع نفسه**، ص 189-190.

(*) لم يساوم"ليوطي" مع من راهنوا من الفرنسيين على قوى محلية أخرى كما رفض الخوض في لعبة العصابات الداخلية فلجأ إلى القبائل والقواد والزعماء والى الزوايا وشيوخ الطرق.

(**) كانت أفكار "ليوطي" ترتكز في النهاية على مفهوم الحماية حيث يشكل هذا المفهوم مبدأ محوريا في أفكاره السياسية، فالحماية ترتبط في نظره بالالتزامات

obeikandl.com

- في أن الليوطية شكلت مرجعا سياسيا لكل من خلفوا ليوطي على رأس الإقامة العامة(**).

"الإصلاحات" الاستعمارية:

قامت السلطات الاستعمارية بمجموعة من الإصلاحات شملت كل المجالات المغربية الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والمؤسسية.

وهكذا تعرض المجال المؤسسي لعملية ترصيف نموذجين سياسيين ينتميان إلى عصرين ومجالين مختلفين تماما أفرزت ازدواجية على مختلف المستويات وقد تم إدخال النموذج الاستعماري في إطار المؤسسات المحلية بمقتضى مبدأ الإصلاحات لكن الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو إرساء نظام سياسي مستمد من نموذج الدولة الغربية ويتحكم فيها منطق استعماري(1).

أهم مراحل "الإصلاح" الاستعماري:

- 1914/1912 تميزت بتحويل سلطة القرار من القصر إلى الإقامة العامة ومركزة المخزن بالرباط.
- 1920/1917 تميزت بإنشاء مديريات تقنية كمديرية الأشغال العمومية ومديرية الفلاحة.
- 1926- 1927 تميزت بتوزيع المشاركة ومجلس الحكومة.

الخارجية لفرنسا وفي نفس الوقت كوسيلة لاستعمار المغرب بأقل التكاليف وأفضل السبل لإضفاء الشرعية على المشروع الاستعماري بالمغرب.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص37.

obeikandl.com

- 1944- 1947 تميزت بخلق مجلس للوزراء .
- 1953/1952 تميزت بإدخال عدة تعديلات على الجوانب التشريعية والتقريرية لمجلس الوزراء وتقوية صلاحيته.

كانت هذه الإجراءات من قبل الدولة الحامية مرحبا بها ولقيت استعدادا مغربيا (=من المخزن والحركة الوطنية لاستقبال سياستها التحديثية في البلاد) وهو استعداد سيستمر لفترة محددة ليتحول إلى ممانعة مغربية ضد الاستعمار من اجل الاستقلال، سيجري ذلك في سياق تفاهم كامل بين الحركة الوطنية (=حزب الاستقلال) والمؤسسة الملكية.[1] وانتقل عبء بناء الدولة على قاعدة حصيلة مواريث التاريخ الحديث لمشهد سياسي في مغرب الاستقلال.

تكون المجال السياسي الحديث – ما بعد الاستعمار – مثل التحديث السياسي والإداري للدولة المغربية في الحقبة الكولونية النواة الأولى والأساس لتكوين مجال سياسي حديث، لكن مع توسعا اكبر في فترة الاستقلال من خلال عملية التراكم السياسي لوقائع التطوير التي شهدتها البنى السياسية والسلطة في مواجهة مسألة بناء دولة الاستقلال[*] التي بدأت مع مطالع الستينات بخلق مجال سياسي حديث بوجود التعددية السياسية والنقابية والاعتراف بها مع وجود قوانين

1- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق**، ص191.

(*) مع أن النصف الثاني من الخمسينات لم يتجه اتجاها واضحا نحو وضع دستور وأجراء انتخابات وإقامة مؤسسات تمثيلية، لكن كانت هناك إشارات سياسية دالة على رغبة المؤسسة الملكية والحركة الوطنية والشعب في تحقيق ذلك.

obeikandl.com

وتشريعات تنظم هذه التعددية[1]، وصولا الى تكون تدريجي للرأي العام[**] وتنامي في قوته وفعاليته ومشاركته السياسية جنبا إلى جنب مع تزايد القوة المادية والرمزية للصحافة وقوى المجتمع المدني في مختلف قضايا الشأن العام[2].

ازدواجية المجالين السياسيين التقليدي والحديث في المغرب:

ورث المغرب المستقل نفس البنية المعقدة التي تطبعها المركزية الشديدة والازدواجية المفرطة التي كان يتأسس عليها نظام الحكم في عهد الحماية[3] يعبر عنها عبد الله العروي " **والأمر هكذا لا لأنه كان مقصودا أصلا، بل لأنه عبارة عن ارث مزدوج، تلقيح المخزن التقليدي بإدارة الحماية**"[4] وهو الشيء الذي يفسر التعقيدات التي تتصف بها الإدارة المغربية. وبذلك كان الحصاد الموضوعي للسياق السياسي يتطور وفق معطيات سياسية ممثلة في دولة سلطانية تقليدية متشبعة بالعلاقات السياسية والإدارية الحديثة المورثة عن التنظيم الإداري الاستعماري

1- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، مرجع سابق، ص 126.

(*) يعبر على ذلك الحراك الشعبي الشبابي الذي قادته حركة 20 فبراير 2011 وما نتج عنها من تنازلات جزئية للملك عبر عنها التعديل الدستوري.

(**) تعايش التقليد والحداثة داخل المؤسسة الملكية وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية.

2- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق**، ص195.

3- محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الكتاب الأول، 2009) ص 173.

4- عبد الله العروي، من ديوان السياسة، **مرجع سابق**، ص 118.

وحركة وطنية متشبعة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة وان جاءت من أصول تقليدية سلفية، هذه المعطيات أسست لتعايش بين قوتين(*) وارادتين في الاجتماع المغربي المعاصر عبر عنه بلقزيز في قوله: "**تعايشا بين آليتين سياسيتين: بين آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي، بل ومأسسته وبين آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام**"، مع تأثير لمنظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي أثرا سلبيا وفق المفكر عابد الجابري "**فضلا عن الفساد الذي يجد في تلك الازدواجية مرتعا خصبا ومظلات يستظل بها في كل مجال، أما الحكومة فهي كانت ولا تزال مجرد أشخاص وحزبيين وتكنوقراطيين لا سلطة لهم إزاء هذا المركب الإداري الذي تختلط فيه المسؤوليات وتتداخل بصورة تجعل من الصعب على الوزير ان يمارس مهمة الوزير المسؤول كما في النظم الديمقراطية الحديثة**"[1]

بالتالي خرج مغرب الاستقلال بدولة ومجال سياسي مزدوج الشخصية مع سيطرة واضحة لعلاقات التقليد واحترام لمقتضيات التحديث[2].

المطلب الثالث

أهم محددات الأزمة البنيوية للدولة المغربية

1- **المكان نفسه.**

2- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق**، ص193.

تعاني الدولة المغربية من تبعات الهيمنة(*) على المجتمع من خلال عدم التكافؤ الذي يطبع الدولة بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فبعد تراكم الهيمنة والسيطرة المخزنية التي بسطت نفوذها بفضل التجهيزات التحتية العصرية والإدارة القوية، والتنظيم الجديد لآلات الإكراه والهيمنة (الجيش، الشرطة...) والتحكم في التربية والاقتصاد بأشكال وتقنيات جديدة، ترجع إلى مخلفات السلطوية الاستعمارية [1]، وتجسد الهيمنة في الحكم المطلق وقوة الآلة السياسية والإدارية والقانونية [2] المعبرة عن السلطوية القائمة على مصادر المعرفة والقوة[3] التي عبر عنها المفكر المغربي عبد الله حمودي في نموذج

1- عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل**، تر: عبد المجيد جحفة، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط.4، 2010)، ص 12.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 334

(*) تجسدت ميكانيزمات السيطرة والهيمنة في المغرب أساسا في: منطقين الأول حضاري ديني فالملك بصفته أمير المؤمنين يقدم نفسه كأب وكقائد الشعب المغربي، يحضى بعناية إلهية تمتعه بذكاء سياسي خاص وسلطته نابعة من= =الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤولا إلا أمام الله. والمنطق الثاني يكمن في أهمية العامل السياسي البنيوي والجهاز الأمني المحكم الذي جعل منه جهازا خاصا مسؤل أمام سيده وهدفه الرئيسي أن يحافظ على سلامة سيده وان يكون أداة بطشه. وبذلك وظف شعبيته في بناء نظام دولة هو شخصيا محور دستورها وجهاز أمن ومؤسسة عسكرية تدين له بجميع ما تملك.

3- ايليا حريق 24

(*) يعبر كتاب **الشيخ والمريد** عن طرح يعالج الذهنيات والمسالك السلطوية في المجتمع المغربي يصنف ضمن التحليل المتواصل الذي يأخذ الطابع المكاني والزمني يشكل

obeikandl.com

الشيخ والمريد[*] بالعنف الرمزي، فالعاهل المغربي يبني سلطته على القيم والقهر فيمارس العنف والبركة بما فيهم من تناقض ظاهري[1].

تظهر هذه الهيمنة على المجتمع بشكل جلي في فكرة المواطنة التي تعبر عنها الباحثة المغربية هند عروب بقولها: **" ففلسفة المواطنة محاصرة من يمناها بباتريمونيالية السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها بحسب " كارليدان وجيمس بيل في: الشخصنة وتقريب الأوفياء من الزعيم ثم العلاقات الشخصية والزبونية[2] وغموض مهام المؤسسات واستغلال التواترات براعيتها من جهة والتحكيم بينها من جهة أخرى، وأيضا القوة العسكرية وهيمنة الدين الرسمي، ومحاصرة من يسراها ببطركية النظام الاجتماعي وافتقاده لبنية حقوقية إنسانية من جراء غياب المعرفة والحرية والتواصل وانعدام الوعي اللازم المشكل للروابط الروحية داخل المجتمع وأيضا الشجاعة والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم انساق الانوية الصلبة للثقافة السياسية الرعوية لنشأة ثقافة سياسية لا رعوية "[3].**

التاريخ فيه حركة انتقالية من حالة إلى مغايرة تحافظ في الغالب عن قسط من الاستمرارية ضمن عملية التحول، صدرت أول نسخة لهذا الكتاب باللغة الانجليزية الصادرة سنة 1997 :

Abdellah Hammoudi, **Master and Disciple: The Culture Foundations Of Moroccan Authoritarianism** (Chicago, IL: University Of Chicago Press, 1997).

1- **المكان نفسه.**

2- هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا،" في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية،**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 178.

3- هند عروب، **المكان نفسه.**

بناءا على كل هذه المعطيات تظهر صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في المغرب الذي مازال مرتبطا بتبعيته للدولة وبالوصاية التي تفرضها عليه.[1]

لذلك فان ديمقراطية مؤسسات الدولة تعني بالأساس تحرير المجتمع من قيود الدولة وحضورها الكثيف، أكثر من التركيز على العمليات الانتخابية مهما كانت درجة نزاهتها.

في هذا الإطار تطرق الأستاذ احمد السطاتي إلى ضرورة التخفيف من الحضور القوي للدولة بقوله "**مغرب اليوم من خلال فحص التحولات التي طرأت عليه ومن خلال مشاكله الاجتماعية والاقتصادية يحتد شعوره... للحاجة إلى مجتمع تتعايش فيه كل القوى والتيارات والسلطة فيه تدين بالمشروعية الديمقراطية...فالتخفيف من عبء الدولة الثقيل على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية هو المدخل إلى تأسيس مجتمع مدني**"[2].

كما سعت المؤسسة الملكية إلى إضعاف المؤسسات والهيئات السياسية بالإقصاء وفق مجموعة من الأدوات والوسائل منها ما هو قانوني ومنها ما هو قمعي.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 335

2- أحمد السطاتي،" نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، **مجلة آفاق**، ع 3..1992، ص 175.

(*) **الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع**"نص الفصل الثالث من جميع دساتير المغرب باستثناء دستور سنة.2011.

obeikandi.com

فقد احتوى دستور1962(*) وكل المراجعات الدستورية التي لحقته على نص دستوري يمنع تشكيل الحزب الوحيد[1] "...**نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع...ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة...يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها**".[2]

وكان الدافع وراء هذا المنع هو الاعتراض على الهيمنة السياسية لحزب الاستقلال، وبذلك شجعت المؤسسة الملكية ميلاد ثقل موازن وموازي دون السعي إلى القضاء على الحزب الوطني الكبير مع حرصها على عدم تماثلها (المؤسسة الملكية) مع أي حركة سياسية هذا من جهة.[3]

ومن جهة ثانية قيام الجهاز القضائي بوصفه مؤسسة من مؤسسات الدولة، بخنق كل الفعاليات السياسية النابعة من المجتمع[4]، والتي يمكنها أن تشكل خطرا على الإيديولوجية الرسمية للدولة(*)

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 336

2- المملكة المغربية، **الفصل السابع**، دستور 2011.

3 عبد الله حمودي، **مرجع سابق**، ص 43

(*) فقد تم حظر الحزب الشيوعي المغربي سنة 1959 لكون مبادئه لا تتماشى ومبادئ الإسلام " الدين الرسمي للدولة" كما يتم حاليا منع بعض الحركات الأصولية في انتظامها في أحزاب لمخالفتها التوجه الرسمي للدولة، ورفضت وزارة الداخلية مرارا الترخيص لبعض الأحزاب بالسياسية كجماعة العدل والإحسان.

4- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 336.

فتعمل على تفتيت الأحزاب السياسية "الشرعية" من خلال تسهيل الانشقاقات داخل صفوفها وقمع التيارات الراديكالية داخل الأحزاب وذلك من خلال اعتقال أعضائها ومحاكمتهم تحت غطاء المادة الدستورية التالية: "**لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان**".[1]

كما يتم استخدام الأداة الانتخابية من خلال إشراف الإدارة على اللوائح الانتخابية وتسجيل الناخبين واختيار نظام الاقتراع مع انفراد الإدارة بالإعلان على النتائج النهائية للانتخابات، وتجسيد الأداة المالية في استفادة صحف الأحزاب من منح الدولة.

أما الجوانب القمعية فقد ساهم امتلاك الترسانة العسكرية وتطويرها باستمرار في خنق كل التمردات وتم القضاء على تمرد 1958 بالشمال وتحركات 1973 بالأطلس المتوسط كما لجأت الدولة إلى آلياتها القمعية لإخماد كل الانتفاضات الشعبية، فقد واجهت الدولة بعنف شديد سلسلة الانتفاضات التي عرفتها مدينة الدار البيضاء (1965- 1981) ومدن مراكش ومدن الشمال ومنطقة المغرب الرقي 1984 وفاس ومكناس1990.[2]

تعبر الأداة القمعية في المغرب عن انتهاكات جسيمة من الممارسات الوحشية المتفاوتة في قوة عنفها ابتداء من الرقابة والاعتقال

1- المملكة المغربية، **الفصل السابع**، دستور 2011.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 336-337.

والتعذيب والتنكيل وانتهاك الحرمات إلى الاختفاء والقتل[1] كما كرست أشكالا خطيرة من التعدي على الصفة الإنسانية والكرامة[2] حيث اتسمت سنوات الستينات والسبعينات على الخصوص بالعنف الشديد حيث واجه الملك تحديات جساما، بما في ذلك المحاولات الانقلابية الفاشلة(*).

المبحث الثاني
أهم مراحل بناء الدولة في المغرب الأقصى بعد الاستقلال

المطلب الأول
مرحلة وضع أسس بناء الدولة الحديثة
(1956-1961)

حصل المغرب على استقلاله دون أن يخوض حرب طويلة ومدمرة كما حدث بالنسبة لبلدان أخرى مستعمرة – خاصة الجزائر - وكان

---

1 محمد المصباحي، "الوجه الفلسفي لحقيقة الانتهاكات السياسية بالمغرب،" متحصل عليه من:
http://www.ibn-rushd.org/forum/Mesbahi.htm last visited: 26/05/2011

2- إدريس ولد القابلة، **إشكالات حقوقية بالمغرب**، (ناشري، للنشر الالكتروني، 2003) ص 16.

(*) أطلق على تلك الفترة بسنوات الجمر والرصاص، اختطف المئات من معارضي القصر واختفاء وسجن وتعذيب الالآف.

obeikandl.com

تاريخ 16 نوفمبر 1956 يمثل إعلان نهاية عهد الحماية بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه، أطلق القصر على هذه العودة(*) بأنها دلالة تاريخية وسياسية لتأسيس عقد اجتماعي وتعاقد وطني يتم بموجبهما إقرار الشعب للملكية والقيادة وتلتزم الملكية بدورها بقيادة الشعب. لكن تعرضت المملكة – كما هو الشأن لبناء أي نظام سياسي واجتماعي انتقالي - لتحديات متعلقة بالصراعات على النفوذ والسلطة من جهة وعملية بناء الديمقراطية وتحديد نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقه من جهة أخرى.

بدأت بوادر هذه الصراعات داخل الحركة الوطنية نفسها إبان الحماية إلى صراعات وانشقاقات وكذلك تحالفات داخل الأحزاب المنبثقة مباشرة من هذه الحركة، كما أفضت إلى ظهور تشكيلات سياسية جديدة تعبر عن دينامية التعددية السياسية التي انطلقت بعد الاستقلال في ظل مخلفات مغرب إقطاعي وقبلي وجهوي ساهم التنوع الاثني واللغوي والديني في طرحها على الساحة المغربية مبكرا[1].

بذلك عاش المغرب فترة انتقالية تعبر عن المرحلة الأولى المؤسسة لإرهاصات الحكم بالدولة المغربية دامت ستة سنوات 1956- 1962

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني: تحرير الامكان البشري النظام السياسي، المؤسسات والحكامة**، ص2.

(*) لابد من الاشارة الى كيفية عودة الملكية الى السلطة على الرغم من قدرة حزب الاستقلال علبى الانفراد بها، لكن رغبته في حضور الملكية كقيمة رمزية تعبر عن تاريخ المغرب كدولة وحضارة افضت الى تغلل الملك محمد الخامس من باب الزعيم الوطني والشعبية التي حضي بها طوال فترة الحماية بوقوفه الى جانب الحركة الوطنية والعمل على التصدي لمشروع التمييز بين العرب والبربر مكنت الملك من ترسيخ الملكية في المغرب.

تم التدرج خلالها في بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة ووضع القوانين ذات الصلة بالحريات العامة** سنة 1958 [1] وهو الاطار الذي من خلاله اصبحت الدولة تقنن حياة الافراد ونشاطاتهم العامة سواء تعلق الامر في حرية التجمع أو انشاء جمعيات لكن هذه الحقوق مرهونة بموافقة الدولة او رفضها[2].

اضافة الى الانتخابات المحلية حيث يؤكد الباحث لوزي عبد العزيز يقوله **"كانت الانتخابات المحلية أساس انطلاق المسلسل الديمقراطي برمته، فلأول مرة ذهب المغاربة الى صناديق الاقتراع كانت بمناسبة اختيار ممثليهم في الانتخابات الجماعية لسنة 1960**[3]، كما

1- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن-لبنان-المغرب-مصر**،"مرجع سابق، ص 359

(**) شهدت سنوات الاستقلال صراعاً قوياً بين قوتين رئيستين هما: قوة القصر وقوة حزب الاستقلال. إذ كان لكل طرف منهما رؤيته للنظام الحزبي الذي سيعمل به، ينسجم مع خدمة مصالحه. فبينما كان حزب الاستقلال يسعى لإقامة نظام الحزب الوحيد المهيمن، كان القصر يراهن على النظام الحزبي "التعددي". وحين صدر ظهير الحريات العامة في 15 نوفمبر 1958، الذي حدد الإجراءات= =القانونية لتأسيس الأحزاب السياسية، ظل واقع الحريات السياسية على حاله، بسبب سياسات احتكار السلطة من جانب القصر وهضم الحقوق وانتهاك الحريات التي نهجتها الملكية طويلا، وأصابت الأفراد والأحزاب السياسية، لا سيما منها الأحزاب التي تناضل في سبيل إقامة ملكية دستورية.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 330-331.

3- **المرجع نفسه**، ص 341.

(*) عرف التقسيم الاداري للمجال المغربي عدة تعديلات – من 1955 الى 1956 انتقل عدد الاقاليم من 13 اقليما الى 19 اقليما و5 عمالات- من 1959 الى 1984 انتقل

obeikandl.com

عرف التقسيم الإداري للبلاد إلى عمالات(*) ومجلس الدستور سنة 1960 والقانون الأساسي للمملكة 1961 الذي صدر بواسطة ظهير شريف رقم 187.61.1 بعد وفاة الملك محمد الخامس وانتقال السلطة إلى خلفه الحسن الثاني، وبذلك مثل هذا القانون إطارا مرجعيا للعديد من المبادئ الدستورية التي ستتضمنها الوثيقة المصادق عليها في 7 ديسمبر 1962(**) وتم الاعتراف بحرية الصحافة، كما تم تنظيمها قانونيا منذ إصدار قانون الصحافة سنة 1958 [1] وسن النظام الأساسي للوظيفة العمومية سنة 1958.

وفي سياق النقاش السياسي حول إستراتيجية بناء الدولة الحديثة طالبت الحركة الوطنية بضرورة إقامة نظام برلماني تؤول السلطة التشريعية فيه للمثلي الأمة المنتخبين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاصا ملكيا بحتا.[2] وتم الشُروع في بناء النظام القانوني والقضائي الوطني، الذي يعد دعامة للحكامة الجيدة، منذ الاستقلال فمنذ 1956، تم الإعلان عن المبادئ الموجهة التي من المفروض أن تقود هذا البناء:

عدد الاقاليم من 16 اقليم وعمالتين الى 39 اقليما و 9 عمالات وولايتين – من 1984 الى 1997 انتقل عدد الاقاليم من 47 اقليما الى 6 ولايات و 16 جهة.

(**) من قبيل الإشارة إلى عروبة المغرب وإسلاميته، واعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي وإقرار اللغة العربية لغة رسمية والتشديد على استكمال الوحدة الترابية وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص 8.

2 – المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 359.

إلغاء تدريجي للازدواجية الموروثة عن الحماية، وتنحية الاعتبارات الإثنية أو الدينية من النظام الجديد، واستقلالية القضاء وفصل السلطات وستقود هذه المبادئ إلى إلغاء محاكم المخزن، التي ستعوض بمحاكم القانون العام، على النمط الفرنسي (قاضي الصلح، المحاكم الابتدائية، ومحكمة الاستئناف بالرباط)، وإلى إلغاء المحاكم العرفية، التي كانت تنعت سابقا، المحاكم "البربرية"، وإحداث قضاء جديد مثل محاكم الشغل والمجلس الأعلى. وفضلا عن ذلك صدر قانون الأحوال الشخصية والمواريث ابتداء من 1957[1] وقانون المجالس الحضرية والقروية الصادر بظهير 23 جوان 1960. (والذي تم تجديده في 30 سبتمبر 1976).[2]

عبر عن هذه الأوضاع المفكر عابد الجابري "**بان وضعية الدولة المستقلة حديثا والمجال السياسي بوجود التعددية السياسية والنقابية والاعتراف بها بل وتكريسها وأيضا وجود قوانين وتشريعات تنظم هذه التعددية وتضمنها سواء في مجال الفكر أو السياسة**"[3] لكن ظلت تمثل نظاما يسمح نظريا بالتعددية لكن يقيدها في التطبيق.[4]

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص 12.

2 بن يونس المرزوقي،"التطورات السياسية والدستورية في المغرب العربي،"متحصل عليه من موقع المغرب الدستوري:
http://www.merzougui.net/Doc/maroc.htm last visited: 19/02/2011

3- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، مرجع سابق، ص 128.

4- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،" **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، سبتمبر، 2006 ص 7.

اما الجوانب الاقتصادية فقد اعتمد المغرب منذ الاستقلال على استراتيجية تحرير الاقتصاد المغربي بتأسيس بنك المغرب في 25 ماي 1959 بوصفه مؤسسة وطنية للصرف والقرض واصدار العملة، ليحل محل "البنك المخزني" (*) من جهة واسترجاع الاراضي من المعمرين من جهة اخرى .

كما تم الاعتماد على النموذج الليبرالي، مع إرسائه بالتدريج، في قنوات المبادلات العالمية في ظل اقتصاد مغربي بعيد عن توظيف كامل إمكانياته، فقد كان النمو إجمالا ضعيفا منذ 1955، ولم يبلغ مستوى اكتفاء مستديم، فارتبط الاقتصاد المغربي، خلال هذه الفترة بالقطاع الفلاحي، حكمته التحولات المناخية، وهو ما يفسر عدم استقرار نسب نمو اقتصاد البلاد.[1]

المطلب الثاني
مرحلة البناء الدستوري والاقتصادي
(1962-1975)

البناء الدستوري في المغرب :

عرف المغرب منذ الاستقلال، حياة دستورية ونقاشا متواترا حول الدستور، حيث أجريت مبكرا استشارات وطنية واسعة ومتكررة بين

(*) في نفس الاتجاه انشأت الحكومة بنك التنمية الاقتصادية سنة 1959 وبنك التجارة الخارجية 1959

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع: تعبئة الإمكان البشري :النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل** ص2.

obeikandl.com

جميع القوى السياسية، سبق ذلك اعتماد قانون أساسي وقوانين بمثابة مدونة للحريات العامة والجمعيات والصحافة تم الإشارة إليهم في المرحلة الأولى.

كما أثارت كيفية إعداد الدستور بعض التوتر السياسي، إذ ساند جناح من المعارضة اليسارية المطالبة بجمعية تأسيسية لوضع القانون الأساسي للبلاد، فيما لم تكن القوى السياسية الأخرى ترى ضرورة لذلك.[1]

كما انتهج المغرب ما أطلق عليه القصر "بالملكية الديمقراطية والاجتماعية"(*) ذات المؤسسات التمثيلية للشعب، مع السماح بإنشاء الأحزاب السياسية[2] التي يلعب فيها الملك دورا حاسما على عدة مستويات، منها كونه رئيس الدولة، والمسؤول عن الجهاز التنفيذي(**).

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص3.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،"ص 8.

(*) فكان مشروع الدستور رجعياً لا يعمل إلا على "شرعنة " البنيات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن سلطات الحماية، فضلا عن أنه دستور لا يؤسس ملكية دستورية بل "يدستر "constitutionnaliser" الملكية المطلقة، في حين أن المعارضة اليسارية كانت تطالب بانتخاب مجلس تأسيسي توكل إليه مهمة وضع دستور ديمقراطي.

(**) كانت استراتيجيات الحسن الثاني في هذا المجال تهدف الى التفرقة والتدجين وتحريض الاحزاب ضد بعضها البعض حتى لا يكتسب أي فريق القوة الكافية لينازعه السلطة

obeikandl.com

وفي البداية، كانت أغلبية المعارضة اليسارية، ترغب في إعادة تنظيم السلطة وضمان السيادة الواسعة للمجلس البرلماني، وفي أن يتحمل الوزير الأول المسؤولية شبه التامة للجهاز التنفيذي. وقد قدم أول دستور مغربي مبادئ ومرتكزات ظل بعضها ثابتا في المراجعات اللاحقة، وتم تغيير البعض الآخر.

تم اعتماد أول دستور عن طريق الاستفتاء في 7 ديسمبر 1962، وحظي بدعم بعض القوى السياسية، وقاطعته المعارضة اليسارية بشدة.

جاء دستور 1962 ليمثل اساس وهيكل الدساتير التالية وكرس بشكل نهائي هيمنة الملكية بوضعها قلب البناء المؤسسي للمغرب ويمنحها السلطة الاعلى من الناحية القانونية والسياسية على حساب البرلمان والحكومة[1]، فالملك بنمحه سلطة تعيين الوزير الاول والحكومة وعزلهما متى رأى ذلك ضروريا دون الرجوع الى نتائج الانتخابات وحل البرلمان ومنح نفسه سلطات غير محدودة في حالة الطوارئ ولم تدخل مراجعة الدستور[2] سنوات 1970 - 1972 - 1992- 1996 وحتي تعديل 2011 - الذي حافظ كذلك على محورية الملك رغم ادخال صلاحيات مشتركة مع الحكومة والبرلمان - أي تغيير يذكر على نسق الهيمنة الملكية، غير ان التعددية السياسية وتوفير مساحات لمشاركة مختلف الفاعلين بما فيهم الفاعلين المعارضين للسلطات الملكية كانت دائما تمثل ثوابت للحياة السياسية في المغرب.

1- عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات،"**مبادرة الاصلاح العربي**، نوفمبر 2011، ص2.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،"ص 8.

كما مثل الدستور الاوتوقراطي لعام 1970 استثناء يعزز القاعدة الدينية والاعتماد على الجيش وحده واستبعاد الحكومة حتى من السلطة التنظيمية ورغم المحاولتين الانقلابيتين[*] 1971 و 1972 إلا ان الملك ربط المؤسسة العسكرية مباشرة بالمؤسسة الملكية، بتحمله مباشرة مسؤولية القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية.[1]

كما صدر دستور[**] عام 1972 - الذي ظل مجمدا حتى 1977 بسبب الأحداث التي شهدتها المغرب وفي مقدمتها محاولة الاعتداء على الطائرة التي كان يستقلها الملك الحسن يوم 16 أوت 1972، وأجواء التوتر والاضطرابات التي شهدتها بعض المدن المغربية من جراء تصاعد المواجهة بين أنصار المعارضة وقوى الأمن.[2]

في هذه الاثناء وظفت المؤسسة الملكية قضية الصحراء لتجاوز اثار حالة الاستثناء وأزمة الحوار بينها وبينها وبين المعارضة السياسية آنذاك بهدف اقامة عملية التعبئة والإجماع الوطني مع الدخول في التأويل

(*) في محاولتي انقلاب 1971 (التمرد المسلح ومحاولة اغتيال الملك الحسن الثاني الراحل في قصر الصخيرات) و1972(مهاجمة طائرة الملك) والتي كادت تنهي العهد الملكي، وأخيرا محاولة انتفاضة مسلحة 1973 أُخمدت قبل أن تنتشر.

1- عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول الى القمة**، دفاتر وجهة نظر،9(الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص 227-229

(**) عد توقيف التجربة البرلمانية الثانية، أعلن الملك في شهر فبراير 1972 عن نيته في عرض مشروع دستور جديد على الاستفتاء الشعبي. وقد قررت الكتلة الوطنية عدم المشاركة (الاستقلال والاتحاد الوطني). وكانت النتائج أيضا في صالح الاتجاه المؤيد للدستور.

2- خالد السرجاني،" المؤسسة التشريعية في المغرب،" **مرجع سابق** 114-120

التقليداني وأولوية امارة المؤمنين وشرعية البيعة، وأطلق عليها المسيرة الخضراء سنة 1975 قارن من خلالها الملك الحسن الثاني نفسه كصانع للحدث مع عودة النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة، فالمسيرة الخضراء جسدت العلاقة القائمة بين السياسة والدين، وأعطت للمؤسسة الملكية فرصة تأدية ادوار الضامن للوحدة الترابية والممثل الاسمى للأمة[1].

ويمكن إبراز أهم الثوابت الدستورية الرئيسية على النحو الآتي:

- الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدة البلاد والضامن للحريات والحقوق الأساسية للمواطنين.
- يحتفظ الملك بالسلطات التنفيذية والتنظيمية وبصلاحيات التسمية التي يمكن أن يفوضها.
- الإسلام هو دين الدولة وحرية التدين مضمونة.
- الحريات والحقوق الأساسية للمواطن مذكورة ومضمونة بالدستور ولا يمكن ممارستها إلا بمقتضى قوانين.[2]

1- محمد أتركين،" التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع14، 2007، ص142-143.

قام الملك الحسن الثاني من خلالها باجتياح الصحراء بوساطة عشرات آلاف المغاربة حاملين المصاحف وصور الملك وذلك يوم إعلان انسحاب الجنود= =الإسبان منها.و هكذا، اصطفت مكونات الحركة الوطنية المغربية على أرضية الخط السياسي للملك، إذ حقق هذا الأخير هدفه باستيعاب أخطر أعدائه.

2- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص4

obeikandl.com

- إقرار مبادئ فصل السلطات واستقلال القضاء.
- يملك البرلمان السلطة التشريعية في ميادين يحددها الدستور، وكذا سلطة مراقبة ورقابة الحكومة، وذلك وفق إجراءات خاصة ينص عليها الدستور (مماثلة لنموذج الجمهورية الفرنسية الخامسة).
- دور الأحزاب السياسية معترف به، ويمنع الدستور الحزب الوحيد.
- لا يمكن أن تهم أية مراجعة للدستور الدين الإسلامي للدولة أو النظام الملكي للحكم.

أما المتغيرات الدستورية الأساسية، فكانت تتعلق بما يلي:

- إن السلطة التنظيمية التي كنت مقتسمة بين الملك والوزير الأول، بمقتضى دستور 1962، قد خولت كليا للملك بحكم دستور 1970، الذي لم يعمر إلا سنتين فقط، لتعود إلى الوزير الأول في المراجعات الموالية؛
- نظام الغرفتين للبرلمان، الذي تم اعتماده سنة 1962، وتم التخلي عنه في جميع المراجعات المتتالية، إلى غاية مراجعة 1996 ، التي أقرته من جديد بتخويل مجلس المستشارين اختصاصات قريبة من تلك المخولة لمجلس النواب، على مستوى مراقبة الحكومة، بما في ذلك سلطة الرقابة على الحكومة وحجب الثقة عنها؛
- في سنة 1992، أُدخلت عدة إصلاحات على الدستور، أُدرجت مجددا في مراجعة سنة 1996 في سنة 1992، سنة 1996 اللذان سيتم التفصيل فيهما في المرحلة الرابعة من البناء الدستوري في المغرب.[1]

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص4-6.

obeikandl.com

بناء الاقتصاد المغربي في هذه المرحلة:

الفلاحة: اختار المغرب اتباع سياسة اقتصادية متمركزة حول الفلاحة(*) التصديرية والتنمية السياحية وتصدير المواد الأولية، وأهمل القطاع الصناعي وكان من نتائج هذا الاختيار الاقتصادي ان القطاعات المنتجة كانت متجهة نحو مصادر دخل خارجي لا يمكن للمغرب التحكم فيها[1].

فقد تم تكريس الفلاحة كأولوية لتنمية البلاد منذ بداية الاستقلال وباتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية التي اعتمدتها اغلب بلدان العالم الثالث الأخرى، تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في 1964.

فالمخطط الثلاثي الذي أعد في 1965 ركز على عنصرين أساسيين يمثلان ركائز الاستراتيجيات الفلاحية وهم التحديث والعقلنة.

(*) المنحى العام لتراجع نسبة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (حوالي 15 %سنة 2010)، حيث لم يكن مرادفا للتنمية وللعصرنة في المغرب كما كان عليه الحال في عدة دول أخرى؛ ذلك أن هذا المنحى لم يكن توازيه وثيرة متسارعة في إنتاج التروات وانخفاض مماثل لحجم التشغيل الفلاحي وتدل كثير من المؤشرات على تطور سلبي للقطاع: فهدف الاكتفاء الذاتي الغذائي لم يتحقق بعد.

1- حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية اقصاء ام تكامل؟**(المغرب: افريقيا الشرق،2000)، ص 19.

obeikandl.com

الصناعة التحويلية: ورث المغرب عن الحماية بنية صناعية مركزة أساسا في الدار البيضاء، تتجمع فيها الصناعات الفولاذية والميكانيكية والكهربائية والفلاحية الغذائية والنسيجية.[1]

من 1950 إلى 1972 أعطيت الأولوية لإحلال الواردات وتستقطب الصناعات التحويلية الخفيفة ولاسيما منها الفلاحية الغذائية والنسيجية معظم المجهود، الذي تحد منه قدرة الاستهلاك المرتبطة بطلب الأسر، فالحاجة الملحة لتنمية الصادرات لازمت هدف تقييم موارد البلاد الطبيعية (معدنية، فلاحية، صيدية). وفي ارتباط بذلك، استدمجت آليات السياسة الصناعية وسائل الاحتراز والتحفيز والاستثمار العمومي[*].

وابتداء من سنة 1973 قررت الدولة تنويع صناعات التصدير، في إطار سيادة اقتصادية وطنية أوسع، تجسدت هذه السيادة الاقتصادية المتصاعدة بقانون المغربة في 1973، الذي قام على الخصوص، بمغربة قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والسيارات والعتاد الكهربائي والإلكتروني

بذلك يمكن التمييز في هذه المرحلة بين فترتين فرعيتين: الأولى (1956- 1964) وتمثل السنوات الأولى من الاستقلال حيث أظهرت انطلاقة الاقتصاد عجزا في الميزانية بنسبة 8,6٪ كمعدل للناتج الداخلي الخام كما أبان وضع مخططات للتجهيز والتصنيع مخطط على سنتين

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع: تعبئة الامكان البشري، النمو السياسات الاقتصادية والتشغيل** ص5-9

(*) سهر على تطبيق هذه السياسة مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، الذي أحدث غداة الاستقلال فكان الأداة المتميزة لبلورة هذا الجانب من السياسة الصناعية.

obeikandl.com

1958- 1959 ومخطط خماسي 1960- 1964 عن ارتفاع النفقات العمومية، ولاسيما منها المتعلقة بالتسيير، عملت الدولة على توظيف مكثف لتولي الأمور في الجهاز الإداري وإرضاء المتطلبات الاجتماعية، بعد مغادرة الفرنسيين.

وشهدت الفترة الفرعية الثانية (1965- 1973) عجزا في الميزانية وضعت السلطات العمومية مخططات استقرار تهدف الى الحد من النفقات العمومية، في إطار المخطط 1965- 1967 والمخطط الخماسي 1968 –1972، كما قرر المخطط الخماسي 1973- 1977 تنفيذ برنامج تجهيز مكثف (سدود وطرق وبنايات مدرسية وجامعية) لذا شهدت نفقات الاستثمار ارتفاعا بنسبة 131 ٪ ما بين 1975 و1977.

المطلب الثالث

مرحلة التوجه المحلي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد (1975-1992)

عرفت اللامركزية الجماعية بالمغرب منحى جديد بصدور ظهير 30 سبتمبر1976، واضعا بذلك حدا للتسيير المزدوج للمجالس الجماعية، مما شكل تحولا حاسما في مسار تدبير الشأن المحلي بتعزيز اختصاصات الجماعات المحلية بكيفية تدريجية، والارتقاء بالجماعة إلى مرتبة فاعل اقتصادي أساسي بجانب الدولة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص[1] حيث أتى بمقتضيات جديدة أحدثت تحولات على

1- الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، الممكنات والرهانات متحصل عليه من:
hazbane.asso-web.com/uploaded/aljamaa-almokawila-bilmaghrib.
DOClast visited: 19/09/2011

مستوى توزيع الاختصاصات والسلطات لصالح الأجهزة المنتخبة التي تولى رئيسها المهام التنفيذية، كما أصبح للجماعات اختصاص عام في تدبير شؤون التنمية المحلية.[1]

مثل ميثاق التنظيم الجماعي 1976 محاولة تعميق النهج اللامركزي، بعد تعطل المسلسل الديمقراطي الذي ظهرت بوادر نشأته من خلال الانتخابات الجماعية (1960) والبرلمانية (1963) فإن فرض حالة الاستثناء أدخلت عموم المؤسسات في جمود تام إلى حدود سنة 1970.

أقر التنظيم الجماعي لسنة 1976 إصلاحات وسعت بالملموس من هامش حرية المشاركة واختصاصات المجالس وتخويل رؤسائها السلطة التنفيذية وجعل الإدارة الجماعية تحت تصرفهم، أخذا بالاعتبار متغيرات الواقع الراهن آنذاك حيث تطور نسبيا المستوى التعليمي وكذلك سقف المطالب الاقتصادية والاجتماعية الناتجة خاصة عن توسع حركة التمدن(*).

بناء على ذلك عمل على نقل اختصاصات هامة من السلطة المحلية لصالح الأجهزة المنتخبة وفي مقدمتها رئيس المجلس بهذا

1- عبد الرحيم فاضل، التنظيم الجماعي بالمغرب على ضوء قانون 78 معدل متحصل عليه من:
hazbane.asso-web.com/uploaded/almitak.DOClast visited: 19/09/2011

(*) كما نص على إحداث نظام المجموعات الحضرية في المدن المقسمة إلى جماعات من أجل التنسيق وتعميم الخدمات الجماعية على مستوى المدينة (طرق المواصلات، النقل العمومي، التطهير، منشآت التبريد، الانارة العمومية، المجازر، أسواق الجملة، المساحات الخضراء، الوكالات المستقلة، الشركات ذات الفائدة المشتركة مع ذلك لم يقلص بالشكل الملحوظ من سلطة الوصاية.

obeikandi.com

الخصوص يدير الرئيس شؤون الجماعة وهو الجهاز التنفيذي الوحيد لقرارات المجلس مهام الآمر بصرف ميزانية الجماعة، تنفيذ الميزانية ووضع الحساب الإداري، اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع الضرائب والرسوم، إدارة الأملاك الجماعية، إبرام صفقات الأشغال والأدوات وتقديم الخدمات وقبول الهبات والوصايا كما يمثل الجماعة أمام القضاء زيادة على الاختصاصات التي يمارسها لصالح الجماعة فقد أضحى يمارس بعض الاختصاصات لصالح الدولة) اختصاصات الشرطة الإدارية و مهام ضابط الحالة المدنية ومهمة الإشهاد على مطابقة جميع الوثائق لأصولها و يرأس اللجنة الإدارية المختصة في بحث طلبات التقييد في اللوائح الانتخابية.(للإشارة طرحت اختصاصات الشرطة الإدارية مشاكل حول تنازع الاختصاص بشأنها والأحقية في ممارستها بين مكونات الإدارة المحلية.

الإصلاح الهيكلي للاقتصاد :

في سنة 1978 انطلقت سياسة التقشف وتطهير الوضعية المالية للدولة، حيث مكنت هذه السياسة من تخفيض نفقات الاستثمار بنسبة 40 ٪ سنة 1978، والحد من تصاعد النفقات الجارية[1]. لكن مخطط تكريس الاستقرار المالي هذا كانت مدته محدودة. مع بروز مخاطر هذا التوجه نحو تكريس الاستقرار المالي بسبب عوامل عدة منها: ارتفاع أثمان البترول، وانهيار سعر الفوسفاط، وضعف التساقطات المطرية[*] والاضطرابات الاجتماعية في جوان 1981 بالدار البيضاء وعرف طابع

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع، مرجع سابق**، ص3

(*) في 1981 عرف المغرب جفافا من أشد ما شهده في تاريخه.

متقلب مع ميل واضح - للنمو الذي وصل إلي 2,5 ٪ خلال 1981 نحو الانخفاض، وضعف القطاع الزراعي، الظروف المناخية المعاكسة، الطلب الداخلي الكبير.[1]

جعلت اللاتوازنات المالية الخطيرة من التقويم الهيكلي ضرورة ملحة ومثل عجز الميزانية في 1981 نسبة 14 ٪ من الناتج الداخلي الخام ولتمويل النفقات وتغطية العجز المتكرر لجأت الدولة بكثافة إلى الدين الخارجي، في ظرفية يطبعها ارتفاع نسب الفائدة بذلك فرضت ضخامة الاستدانة الخارجية والعجز المتعدد حالة شبه انقطاع عن الأداء، استلزمت إعادة جدولة الدين واعتماد التقويم الهيكلي.

التقويم الهيكلي: 1983-1993

تبنى المغرب منذ 1983 جملة من الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع من أجل بناء اقتصاد سوقي تنافسي وترقية الصادرات وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وهذا بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتازها حيث وصل عجز الميزانية إلى 12.6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي الخام ووصل عجز الحسابات الجارية إلى 13 ٪ منه.[2]

شكلت الفترة **1983- 1993** منعطفا في سياسات المغرب الاقتصادية الظرفية منها والبنيوية. فقد أدت أزمة نهاية فترة السبعينات (المغرب من بين 15 بلدا الأكثر مديونية في العالم) بظرفية دولية يطغى

1- حاكمي بوحفص، **مرجع سابق**، ص12

2 كلثوم كبابي، **مرجع سابق**، ص 134-135.

(*) بهد العودة إلى مستوى مقبول من عجز الميزانية حيث أبانت سياسة تقويم المالية العمومية عن فعاليتها: 9,2 % من الناتج الداخلي الإجمالي واستقر عجز الميزانية في 2,2 % تسع سنوات بعد ذلك.

obeikandl.com

عليها الانحسار، إلى اعتماد مخطط التقويم الهيكلي سنة 1983، بهدف الحد من الدين الخارجي، وتحرير قوى السوق.

وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ارتكز برنامج تكريس التوجه نحو الاستقرار المالي على الحد من تدخل الدولة المالي، والتحكم في الطلب الداخلي، وتشجيع الادخار المحلي، واستغلال تخصيص الموارد بشكل أمثل، وتحرير التجارة الخارجية، ونظام الصرف وإعادة هيكلة القطاع العمومي، وإلغاء تقنين الأثمان، وعصرنة القطاع المالي.[1]

تمت مرحلة الهيكلة **1983- 1993** بالتركيز على هدف تقويم المالية العمومية[*] - الذي ظل هشا بسبب مواصلة نفقات التسيير، وتزايدها فبعد 16.4 مليار درهم في 1983 بلغت هاته النفقات 36 مليار درهم سنة 1992- ونظرا للزيادة في نفقات الأجور، ورغم مستواها المرتفع سجلت نفقات التسيير انخفاضا طفيفا نسبيا، حيث انتقلت نسبتها في الناتج الداخلي الإجمالي من 16,5 ٪ سنة 1983 إلى 14,5 ٪ سنة 1992.

أما على مستوى التوازنات الخارجية كان التقدم واضحا إذ انتقل رصيد الحساب الجاري من عجز بنسبة 12,3٪ في الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1982 إلى فائض نسبته 0,9 ٪ سنة 1987[*] وقد حفّز

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع، مرجع سابق**، ص4.

(*) ويعزى هذا التحسن إلى إنكماش الواردات وزيادة صادرات المواد المصنعة والحامض الفسفوري وارتفاع العائدات السياحية، بفضل السياسة التعريفية الجديدة، وتصاعد التحويلات الجارية الصافية للمغاربة القاطنين بالخارج.

على هذا التحويل الجاري الصافي، نقص في قيمة العملة بين سنتي 1983 و1985. وتظهر أهمية النتائج المتعلقة بمستوى الدين العمومي التي تزايدت بشكل سريع المبالغ التي تم دفعها برسم خدمة الدين، وذلك بضعفي نفقات التسيير ما بين 1983 و1992.[1]

كما تم تقليص النفقات ذات الطابع الإجتماعي (شغل، عمران، سكن) فلم تعد تمثل سوى 0,4 ٪ من ميزانية الدولة سنة 1987. وعلاوة على ذلك، تغيرت بنية تمويل عجز الميزانية جذريا؛ فعوض الاقتراضات الخارجية أصبحت موارد التمويل الداخلية أكثر هيمنة، منذ العمل بمخطط التقويم الهيكلي.

المطلب الرابع
مرحلة ما بعد 1992 (العهد الجديد)

مع مطلع عقد التسعينات شهد المنتظم الدولي جملة من التحولات الجوهرية تجلت في نهاية نظام الثنائية القطبية وبروز نظام عالمي جديد يحمل بين طياته تصورات ومفاهيم جديدة؛ فانتشر المد العالمي للمسألة الديمقراطية إلى جانب إقرار حقوق الإنسان بمفهومها الكوني[2] حيث أقبل النظام السياسي المغربي على القيام بخطوات ثلاث في اتجاه الانفراج السياسي، وتوسيع مجال الحريات العامة.

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع، مرجع سابق**، ص4-5.

(1) محمد زين الدين، "الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات ،"**مجلة فكر ونقد**، ع، 64، السنة 2004

obeikandl.com

فمن جانب أول حدث تسارع هام في قرارات العفو وتسريح سجناء الرأي وطمأنة المغتربين السياسيين على العودة إلى البلاد مع الحصول على الضمانات الكافية في طي صفحة الماضي.

ومن جانب ثان حدث اتساع تدريجي في مجال حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات والأحزاب، ومن الجانب الثالث تم الإعلان عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان(*) في ربيع 1990.[1]

كما شهد "مغرب التسعينات" جملة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها ما له علاقة بالتحولات الدولية - السالفة الذكر- ومنها ما هو مرتبط أساسا ببنية المجتمع المغربي منها ضرورة التجاوب مع بعض المطالب التحديثية لأحزاب الكتلة التي أمست تطالب بتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية من خلال تقديمها مذكرات دستورية للملك، وظهور نوع من الوعي الذاتي "للمجتمع المدني"

1- سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي."، في: **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي.**(القاهرة: 2005) ص 50

(*) منذ إنشائه بمقتضى الظهير رقم 12-90-1 بتاريخ 20 أفريل 1990 تم إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في سياق ظرفية خاصة عاشها المغرب، كان من إفرازاتها بروز وعي حقيقي بفظاعة الخروقات التي طالت حقوق الإنسان وحرياته، وهو وعي كرسه المجتمع المدني بهيئاته الحقوقية والسياسية في إطار مطالب ارتبطت بمشروع تاريخي تضمن بداية ضرورة الاعتراف بوجود تجاوزات، و كذا تبني مسار تصحيحي في اتجاه وضع حد لممارسات الماضي و طي صفحة سوداء من تاريخ المغرب، واستجابة لشروط الانخراط في المحيط الحقوقي الدولي وما تفرضه من تطبيق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.وفي هذا الإطار جاء العفو الملكي العام سنة 1994، مما سمح لقدماء المعارضين بالتمتع بالحرية وللمنفيين بالعودة إلى البلاد.

بالمغرب وبروز نخبة اقتصادية شابة ومتطلعة للحفاظ على مصالحها عبر قنوات سياسية؛ لذلك سيأتي خلق غرفة ثانية لإيجاد تمثيل عادل للاقتصاديين المغاربة.

إزاء كل هذه المتغيرات التي ساهمت في الإصلاح الدستوري-السياسي وانتهت بدستور توافقي في صيف 1992.

مضمون المراجعة الدستورية 1992

تعتبر المراجعة الدستورية 1992 دستورا جديدا[1] لما تضمنته من تعديلات، حيث ظل المغرب في حالة ركود الى غاية بداية التسعينات[2]، فمع هذه المراجعة تم الإقرار بحقوق الإنسان[*] كما هي متعارف عليها عالميا، مثلما عرفت المؤسسات الدستورية نقلة نوعية حيث شهد العمل الحكومي حركية ومسؤولية أمام البرلمان.

1- محمد زين الدين، **مرجع سابق.**

(*) حيث تم التنصيص على إدراج هذه الحقوق المعترف بها دوليا في دستور 1992 وقد لعب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دورا في مجال التحري حول ملفات اننتهاكات حقوق الإنسان، والنهوض بالإصلاحات التشريعية، وكذا في تقديم الاستشارة للسلطات العمومية من أجل انخراطها في الاتفاقيات الدولية، وفي تكوين الموظفين وتربية المواطنين على حقوق الإنسان، وفي التعريف بتجربة المغرب وبتنمية التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. كما أن هذا المجلس هو الذي أدلى بتوصية لإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة 2004، وأنشأ المغرب منذ سنة 1993 وزارة لحقوق الإنسان.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،" **مرجع سابق** ص 9.

استهدفت الاصلاحات التي سنها الحسن الثاني أربع مجالات[**] باستثناء النسق الفكري الإيديولوجي الذي أصلته الملكية منذ الاستقلال انطلاقا من محددين "الإسلام يمنع إقامة ملكية دستورية يفوض فيها الملك جميع سلطه ويصبح يملك دون أن يحكم" و"الملك هو فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع"[1]

في خطابه لذكرى ثورة الملك والشعب كشف الملك الحسن الثاني عن عناصر التجديد التي جاءت بها هذه المراجعة الدستورية مخاطبا شعبه قائلا :" **انتظر منك أن تقول نعم لأنك ترى وسوف ترى أن هذا الدستور مبني على أهداف ثلاث :**

أولا : إعطاء الحكومة مسؤوليات أكثر حتى يمكنها عند الامتحان أن تعز أو تهان.

ثانيا: إعطاء منتخبيك الوسيلة القانونية والموضوعية لمراقبة الحكومة وتشجيعها على السير أو الطلب منها أن تتوقف عن العمل.

(**) تمثلت المجالات في الاحترام المتزايد لحقوق الانسان، التوسيع المحدود لسلطة البرلمان، تعزيز فرص مشاركة الاحزاب والمجتمع المدني في الحياة السياسية وحاولة الحد من الفساد

1- يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية، **مرجع سابق.**

obeikandl.com

أما الركن الثالث - ورغم هذا كله- فقد بقي خديمك وملكك ساهرا على سير هذا كله لتسيير الدواليب بكيفية متوازية ومرضية لا تطاحن فيها ولا اعوجاج ولا انحراف"[1]

أهم التعديلات الجديدة على دستور 1992:

الاعتراف بكونية حقوق الإنسان إذ تضمن تصدير مراجعة 4 سبتمبر 1992 تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.[2] مع المصادقة على اهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وتشكيل لجنة لتقصي حالات الاختفاء القسري وبالرغم من كونها مؤشرات على انفتاح جديد الا انها ظلت خطوات محدودة النطاق، فقد بقي آلاف السجناء السياسيين قيد الاعتقال الى غاية اطلاق سراحهم من قبل الملك محمد السادس[3].

1- مقتطف من نص خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة الذكرى 39 لثورة الملك والشعب بتارخ 20 أوت 1992. سلسلة خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني- منشورات وزارة الإعلام – الرباط 1993 – ص93.

2- المملكة المغربي، **الشطر الثاني من ديباجة المراجعة الدستورية لسبتمبر 1992.**

3- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، **مرجع سابق** ص 9.

(*) في معرض جوابه عن إحدى أسئلة الصحفي الفرنسي إيريك لوران أشار العاهل المغربي الحسن الثاني على أنه يتنازل عن بعض اختصاصاته لفائدة تقوية باقي المؤسسات الدستورية الأخرى مشيرا في هذا الصدد:" **إنني أتنازل عن بعض اختصاصاتي لكي تتحد المسؤوليات بشكل أفضل، فالملكية غدت مثل تلك المظلة التي يحتمي بظلالها الكثيرون، بينما أتلقى أنا ضربات الشمس لذا فإني أريد أن أعكس الآية شيئا ما، ومن جهة أخرى اعتقد أن المغرب خطا خطوة هامة إلى الأمام**" غير أن تقييد سلطات الملك لم يمس المهام التقليدية للسلطان المغربي بقدر ما شمل جانبا من السلطات العصرية للملك.

obeikandl.com

كما حملت المراجعة الدستورية معطا حداثيا شمل مختلف المؤسسات الدستورية المغربية دون أن يفضي إلى إفراغها من حمولتها التقليدانية(*) في سياق استمرارية الازدواجية.

وفي علاقة المؤسسة الملكية بالبرلمان يمكن رصد التقييد الدستوري لسلطات الملك في علاقته مع البرلمان عبر ثلاثة مستويات:

1- تحديد الأجل لتنفيذ القانون في ظرف 30 يوم: نصت المراجعة الدستورية لسنة 1992 في فصلها 26 على تحديد أجل 30 يوما لإصدار الملك الأمر بتنفيذ قانون توصل به من البرلمان بعد تمام المصادقة عليه.

2- إعلان حالة الاستثناء لا تفضي إلى حل البرلمان: أضيف للفصل 35 في فقرته الثانية على أنه **"لا يترتب على حالة الاستثناء حل مجلس النواب"** فالبرلمان مع هذه المراجعة تخلص من ظاهرة الحل الأتوماتيكي الذي كان يطارده عقب الإعلان عن حالة الاستثناء.

3- تقييد الإبرام الملكي على الاتفاقيات الدولية بالرغم من أهمية عنصر "السرية" في توقيع الاتفاقيات الدولية، فإن الملك المغربي لم يعد بإمكانه إبرام اتفاقية بكيفية سرية، حيث يشير العاهل المغربي في هذا الصدد: **"...غالبا ما يكون كتمان السر ضروريا؛ أما الآن فعلي أن أكشف عن كل شيء.. فكلما كانت لاتفاقية ما انعكاسات مالية على البلاد يتعين أن تتم المصادقة عليها من قبل البرلمان؛ فها أنتم ترون إذن أنني لست ملكا مطلقا حتى فيما يتعلق بالشؤون الخارجية "**.[1]

1- محمد زين الدين، **مرجع سابق.**

وفي مقابل هذا التقييد فقد جاءت المراجعة الدستورية 1992 بتوسعين أساسيين مس الأول حق إعطاء الملك حق المبادرة بتشكيل هذه الجان إسوة بأغلبية النواب، أما الثاني فيتعلق بمجال مراقبة وسهر الملك على احترام الدستور، إذ خول له الفصل 79 من هذه المراجعة الحق في إحالة القوانين العادية على المجلس الدستوري ليبث في دستوريتها قبل إصدار الأمر بتنفيذها.

اما علاقة الملك بالحكومة فقد ظل تعيين الوزير الأول اختصاصا ملكيا خالصا وغير مقيد مبدئيا؛ بل أكثر من ذلك نجد الدستور لا ينص على تعيين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان؛ حيث يشير الملك في هذا الصدد:" **بالرغم من أن الدستور لا يلزمني بتعيين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان فإن المنطق والروح يفرضان تعيين الوزير الأول من بين أعضاء مجلس النواب**".(*)

لكن تعيين وإعفاء الوزراء باقتراح من الوزير الأول، وجعل العمل الحكومي تحت مسؤولية الوزير الأول مما سيفضي إلى تقوية مركز الوزير الأول سياسيا ويعزز ممارسة السلطة التنظيمية ويفرز مسؤولية تضامنية للحكومة، مع تمتيع الحكومة بإمكانية اللجوء للمجلس

(*) في ظل المسؤولية المزدوجة للحكومة يمكن ملامسة مسؤولية الحكومة من خلال مستويين رئيسيين: أ- مسؤولية الحكومة أمام جلالة الملك بحيث تظل الحكومة في نهاية المطاف "حكومة جلالة الملك لا حكومة الوزير الأول، فالملك هو الذي يعين ويعفي الوزير الأول وباقي الوزراء إلى جانب كونه يترأس المجلس الوزاري الأمر الذي يجعله مراقبا فعليا للعمل الحكومي.ب- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان: يتجلى ذلك في إخضاع برنامج الحكومة بالتصويت بالثقة من قبل مجلس النواب وإرغامها على الإجابة على الأسئلة الشفهية للبرلمان في أجل أقصاه 20يوما.

الدستوري للنظر في مجال جديد ألا وهو مجال "القوانين العادية" إلى جانب المجالات القديمة المتمثلة في النظر في القوانين التنظيمية.

كما سعت المراجعة الدستورية إلى توسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطاته سواء في اتجاه الحكومة أو فيما يتعلق بالاحترام اللازم للقانون، إجراءات عملية انصبت بالأساس على جانب الرقابة أكثر.

ومن المستجدات التي جاءت بها المراجعة الدستورية هي انشاء مؤسسة لتدعيم دولة الحق والقانون من خلال المجلس الدستوري الذي عوض الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، والتي كشفت على قدر كبير من المحدودية تجلت في اقتصارها على مراقبة دستورية القوانين التنظيمية والقانون الداخلي لمجلس النواب **مضامين الدستور المعدل لسنة 1996**

جاء الدستور المراجع لسنة 1996 امتداد للمراجعة الدستورية لسنة 1992، لكن أهم ما يميزه عن سابقه كونه ربط بين المعطى السياسي والمعطى الاقتصادي.

وفي أسباب ودوافع خلق الدستور المراجع لسنة 1996 استهدفت المؤسسة الملكية من وراء الإقدام على هذه المراجعة الدستورية محاولة استكمال عملية الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي للمغرب فجاءت هذه المراجعة حاملة جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف تقويم الإدارة والاقتصاد المغربيين إلى جانب التصدي لقضية التعليم، حيث ابرز العاهل المغربي هذا التوجه بقوله: "**إن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور؛ بل هو إصلاح شامل يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج إلى الإصلاح**

التقويم ولاسيما الإدارة والاقتصاد والتعليم"[1] كما استهدفت المؤسسة الملكية من هذه المراجعة تبني نظام الازدواج البرلماني حتى يستجيب لمعطى الجهة كأساس ترابي وسياسي الذي تم توسيع صلاحياته لتشمل المصادقة على الميزانية ومسالة الوزراء[2].

كما شكل قيام حكومة- التناوب في 1998 وإسناد مهمة تشكيلها إلى المعارضة بقيادة عبد الرحمان اليوسفي- دون أن يكون الأمر متعلقاً بضغط من الشارع ولا بعملية انقلابية عسكرية أو بإملاء من قوة أجنبية- [3] نقطة تحول اخرى في مسار العلاقة بين المعارضة التقليدية والمؤسسة الملكية.

يعبر عن هذا التحول المفكر عابد الجابري بقوله **"ان تعيين أحد أبرز قادة المعارضة في المغرب، الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، على رأس الحكومة، مثله مثل قبول هذا الأخير لهذا المنصب، حدث لا شك أنه ينطوي على قدر غير قليل من المفاجأة، حتى بالنسبة لأكثر المحللين المتتبعين للشأن المغربي! غير أن الذي يقرأ الحدث في المغرب، لا كحدث سياسي ظرفي، بل كحلقة في مسلسل من الاستمرارية، فإنه لا يشعر بالمفاجأة عند أي حدث. فـ"الجديد" في المغرب لا يكون عن عدم، بل كل شيء يحدث فيه إنما يحدث عن شيء... أقول هذا لأن شرح "تجربة التناوب" الراهنة في المغرب لا يمكن، و لا يتأتى، بدون الرجوع إلى**

1- نص خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش لسنة 1996.

2- محمد زين الدين، **مرجع سابق.**

3- سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي.،"**مرجع سابق.**

(*) وهو معارض السياسي مغترب ورئيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان حكم الإعدام الغيابي يلاحقه مدة عشرين سنة قبل فترة ترأسه للحكومة .

الوراء، أربعين سنة على الأقل.[1] وهذه دلالة اخرى على تسّيد منطق التناقض والتمويه واستمرارية المعطى التقليدي.

ضمت حكومة اليوسفي عدة وزراء من –الكتلة -[**] كما ضمت وزراء عينهم الملك مباشرة على رأس وزرات السيادة – وهي وزارات الداخلية والخارجية والعدل- في مقابل الوزارات التقنية.[2] بالتالي كانت للحكومة سلطات محدودة تاركة للملك السيطرة على المشهد السياسي[**] مع تسرب الى الخطاب الحكومي ألفاظ جديدة "كالإرث الثقيل " والإكراهات السلبية " ومخلفات الحكومة المتعاقبة " وعوائق أخرى أهمها هي قوة نفوذ وزير الداخلية[***].

1- محمد عابد الجابري، "المغرب... إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، **مجلة فكر ونقد.**

(**) تكتل من أحزاب المعارضة كانت تضم الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وعدد من الاحزاب اليسارية الصغرى.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،" **مرجع سابق** ص 9.

(*) ظل الملك يسيطر على على اهم القضايا السياسية حيث فرض على الاتحاد الاشتراكي ذو الميولات اليسارية، السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي امر بها صندوق النقد الدولي، بذلك نجح الملك في تدجين أهم حزبين معارضين عريقين دون الاضطرار الى التخلي عن أي سلطة أو تغيير سياساته.

(**) كان زير الداخلية في ذلك الوقت الشخص القوي إدريس البصري، الذي لم يكتب له عمر طويل داخل هذه الحكومة، إذ سرعان ما تمت تنحيته على يد الملك محمد السادس شهرين بعد اعتلائه العرش خلافا لأبيه الحسن الثاني.

obeikandi.com

وبعد وفاة الملك المؤسس لهذه الحكومة – الحسن الثاني – سنة 1999[1] سيجدد ابنه الثقة فيها ويدخل عليها تعديلات طفيفة كالتقليل من عدد وزرائها وتغيير وزراء آخرين.

لذلك واكب اعتلاء الملك الحالي محمد السادس العرش الملكي توقعات اولية كبيرة بأن المغرب في عهده سيعرف موجة من الاصلاحات، فحاول الملك الشاب منذ البداية اعطاء للعموم صورة مغايرة عن صورة ابيه، فتبنى القيم الحداثة ويحرص على ملاقاة شعبه بحيث لقب بملك الفقراء عوض ملك النخبة، واعطى الملكية اهتماما خاصا للنهوض بحقوق الانسان، فقد افرج على عدد كبير من المعتقلين السياسيين، وقام بمزيد من التدابير لملائمة القوانين المغربية مع المعاهدات الدولية، كتغيير القانون الجنائي لتجريم التعذيب.

كما اعترف بمسؤولية الدولة عن حالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات لحقوق الانسان، وتعديل مدونة الاسرة في سياق التصو الحداثي الذي جاء به محمد السادس مما اثار معارضة شديدة من قبل الجماعات الاسلامية.[2]

ويمكن ذكر اهم القرارات التي جاء بها الملك الشاب مثل القرارات المتخذة في مجال الحريات وحقوق الانسان، كقرارانشاء هيئة الانصاف والمصالحة ومراجعة القانون المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وسن قانون الاسرة ومعالجة قضية المرأة، وقرار اقرار التعددية

1- ادريس لكريني،" التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات،"،"متحصل عليه من موقع المغرب الدستوري:
http://drisslagrini.maktoobblog.com last visited: 19/09/2011

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، **مرجع سابق** ص.11-13

الثقافية بانشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية[1] وغيرها من القرارات التي لا ترتقي الى اطلاف صفة الاصلاحات الحقيقية عليها وهي لا تؤدي الى تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي[2]، ولا يزال الملك يتمسك بكامل السلطة التي تظل غير مقيدة باحكام دستورية رغم ما تم ادراجه من تعديلات اخيرة تحاول التوجه نحو ذلك.

obeikandl.com

1- عبد الله ساعف، **مرجع سابق** ص.518.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، **المرجع نفسه**

المبحث الثالث
مستقبل بناء الدولة في المغرب الأقصى
بعد التعديل الدستوري 2011

المطلب الأول
محددات الحراك الشعبي واهم المطالب المجتمعية
في المغرب الأقصى

بعد موجة التظاهرات الشعبية التي عاشتها مختلف الأنظمة العربية (خاصة تونس، مصر واليمن) وتشكل حركات اجتماعية قامت بدور تسريع وتيرة التغيير في تلك الأنظمة[1] ظهرت في المملكة المغربية حركة مطالبة بعملية التغيير والإصلاح في ظل شيوع مصطلح " **الاستثناء المغربي**" وهو المصطلح المروج من البلاط الملكي وحاشيته.

هذا الاستثناء قائم على أساسين، يدعي الأساس الأول أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أفضل على الأقل ما هو عليه الوضع في تونس ومصر.

والأساس الثاني قائم على أن المغرب نظاما ملكيا يقوم على إمارة المؤمنين وهو ما يمنحه شرعية دينية وتاريخية ترفعه عن أي نقاش محتمل حول استمراريته.[2]

1- حكيم التوزاني، " مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 394، 2011، ص64.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011. ص 1.

obeikandl.com

لكن هذا الخطاب الرسمي أثار حفيظة المطالبين بالتغيير فكانت المسيرة التظاهرية التي أطلق عليها "حركة 20 فبراير" بمثابة التعبير الراسخ على الأزمة البنيوية[1] التي يعرفها المغرب والتي تتطلب ضرورة التغيير وفق المتطلبات الشعبية.

بذلك أحدثت الحركة قطيعة مع الثقافة التنظيمية الحزبية وتقاليدها السلبية من الانغلاق والانفصال الاجتماعي والخطاب الفوقي مع" **ميلاد جيل سياسي جديد يؤسس علاقته بمن سبقه من الأجيال على قاعدة الاستمرارية والقطيعة معا وفي الآن عينه: استمرارية في التقاليد النضالية وفي الثقافة الديمقراطية، وقطيعة في وسائل العمل والأدوات ومفردات التعبئة**" كما عبر الدكتور بلقزيز.[2]

هذه الاستمرارية والقطيعة التي عبر عنها بلقزيز تظهر في تواصل المطالبة بدولة ديمقراطية تتجاوز شكل الملكية المطلقة والتأكيد المجتمعي على مطلب العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، فكانت وسائل العمل والأدوات ممثلة في السياق التاريخي للحراك الذي تعيشه الشعوب العربية ويشكل مدخل رئيسيا لخطاب التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المغرب[3].

بذلك دخل مطلب الملكية البرلمانية التداول العمومي وأصبح مطلبا ملحا يتم فيه تجديد التعاقد بين الحاكم والمجتمع تكون فيه

1- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص 64-65.

2- عبد الاله بلقزيز،" المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 392، اكتوبر 2011، ص 41.

3- رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، اكتوبر 2011 ، ص 01.

السيادة للملك والحكم للشعب بواسطة حل الحكومة والبرلمان وانشاء جمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي جديد ينتج ملكية برلمانية مع محاسبة المفسدين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتوزيع العادل للثروة الوطنية وإقرار اللغة الامازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية[1]

كل هذه المطالب تنم على وجود تحديات واكراهات بنيوية وذهنية في مقدمتها التقييد الدستوري لسلطات الملك الواسعة وإقرار الملكية البرلمانية حيث يشير الباحث المغربي علاء الدين بنهادي" **ليس امام الملكية المغربية من خيار لضمان الاستمرار والبقاء ضمن المؤسسات الدستورية، ولعب دور فاعل وايجابي في حياتنا السياسية، كرمز للامة سوى التحول الفعلي والسريع نحو ملكية برلمانية**"[2]

وفي نفس السياق طرحت مسألة إمارة المؤمنين نقاشا من حيث ملاءمتها للديمقراطية وحتى استجابتها لشروط الإمامة كما هي في الفقه السياسي الإسلامي.

فإمارة المؤمنين هو تبرير استبداده وتعليل سيطرته على جميع السلطات المبتدعة من قبل للملك الراحل الحسن الثاني لفرض قداسته وتبرير قمع كل فرد أو جماعة تنتقد حكمه ونظامه.

ومن النقاط المثارة حول الملكية في المغرب هي مظاهر وطقوس القصر الملكي من تقبيل لليد والركوع أمام الملك والالتزام بلباس

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق**، ص 02.

2- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص 04.

"الشاش"(*) وهي طقوس مهينة للذات الانسانية ومنافية لقيم الإسلام وخصائص الدولة العصرية والديمقراطية .

وفي موضوع ميزانية(**) القصور الملكية والتي يقرها البرلمان ضمن ميزانية الدولة دون ان يناقشها، وتشكل ما نسبته 1.17٪. ويبقى التنصيص على ميزانية القصر مقتضبا جدا.[1]

كما طالت الانتقادات الشعبية في الحراك الاجتماعي في المغرب الاستثمارات الملكية في السوق المغربية وهيمنة شركات العائلة الملكية على معظم القطاعات الإنتاجية والثروات الوطنية(***) واحتكارها لرسم التوجهات الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية، وخضوع البرامج

(*) هي طاقية مخصصة للعبيد في القصور الملكية.

(**) المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي وميزانية مؤسسات الحكم الأعلى في المغرب والدول متقدمة، حيث أن إجمالي الناتج المحلي في المغرب عام 2009 بلغ 90 مليار دولار، وفي فرنسا 2750 مليار دولار وفي اسبانيا 1476 مليار دولار في مقابل تبلغ ميزانية القصر الملكي المغربي 2565 مليون درهم (228مليون اورو) ، ورئاسة الجمهورية الفرنسية (قصر الاليزيه) 112.6 مليون اورو، والقصر الملكي الاسباني 8.9 مليون اورو هذه الأرقام تبين أن ميزانية القصر الملكي في المغرب تضاعف ميزانية الرئاسة الفرنسية مرتين وتضاعف 12.6 مرة ميزانية القصر الملكي الاسباني.

1- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص 04-06.

(***) وبمقارنة المغرب مع بلدان العالم، يلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب لا تزال منخفضة، بل إن عددا من الدول التي كانت اقتصادياتها وأوضاعها الاجتماعية أسوء من أوضاع المغرب أو مماثلة لها، عرفت تحسنا في ترتيبها العالمي. فقد تمكنت دول كانت مصنفة ضمن الدول منخفضة الدخل من تحسين وضعها لتنتقل إلى الفئة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل مثل زامبيا وغانا وموريتانيا، ودول أخرى كانت أوضاعها مماثلة لأوضاع المغرب انتقلت إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، مثل الصين والإكوادور والآردن وتايلاند وتونس.

obeikandl.com

الحكومية للتوجيهات الملكية في المشاريع التنموية بما يضمن الحفاظ على مصالح الكبار، وسيادة اقتصاد الريع، وتكريس التوزيع غير العادل للثروات من أراض وأموال وامتيازات وتراخيص في مجالات متنوعة وتتصرف المؤسسة الملكية في خمس الثروة الوطنية في المغرب وتنفرد بامتلاك ما يقارب 30٪ من القدرات الإنتاجية الاقتصادية المغربية عن طريق شركاتها مثل "أونا، "سيجر، "الشركة الوطنية للاستثمار... وتستحوذ على أهم القطاعات الإستراتيجية كقطاع المال، البنوك، التأمين، المناجم، الصناعات الاستهلاكية والغذائية والكيماوية، والتوزيع، والبناء، والأسواق الكبرى، والسياحة وغيرها من القطاعات.

كما يمكن تقديم بعض الإحصائيات حول دولة المغرب في ظل الحراك والتي كانت من محدداته يمكن إضافته إلى ما تم تناوله حول الملكية في المغرب.

في هذا السياق، نورد أرقام صادرة ضمن تقرير البنك الدولي في جويلية 2011، والتي كشفت أن المغرب ما زال في خانة الشريحة الدنيا بين البلدان متوسطة الدخل يتراوح متوسط الدخل السنوي للفرد فيها بين 1006 دولارات إلى 3975 دولارا.[1]

وفيما يخص مؤشرات الفقر، يسجل تقرير البنك الدولي أن نسبة 20٪ الأكثر فقرا في المغرب يستهلكون 8.5 ٪ من الدخل القومي، فيما تستحوذ نسبة 20٪ الأكثر غنى على 47٪ من الدخل القومي. أما نسبة الأمية لدى المواطنين الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة في هذا البلد فلا تزال مرتفعة، إذ تصل إلى 56 ٪.

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق**، ص 02-06.

وفي تقرير صدر في جويلية 2011 ، سجل المركز المغربي لحقوق الإنسان، استمرار ملف الاعتقال السياسي في المغرب، واعتقال ومقاضاة مدير جريدة "المساء" الصحافي رشيد نيني، وتعرض تظاهرات "حركة 20 فبراير" في الكثير من المدن المغربية إلى المنع والتعنيف من قبل قوات الآمن.

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي الصادر في جويلية 2011، أن التقييم العام لوضعية حقوق الإنسان في المغرب يظهر بجلاء أن المغرب لا يزال بعيدا عن مقومات دولة الحق والقانون .

كل هذه الإحصائيات في ظل طغيان الطابع الشبابي حيث يشكل الشباب (15- 35) ما يقارب 36٪ من نسبة السكان والفئة العمرية (15- 24) تمثل 35.7٪ من مجموع السكان النشطين، وتمثل الفئة (25- 34) نسبة 61.5٪ من هؤلاء، وتبلغ نسبة وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الفئة العمرية الأولى من السكان النشطين 17.4٪ وفي الفئة العمرية الثانية نسبة 13.1٪ [1]

المطلب الثاني

أهم الإصلاحات السياسية والدستورية لبناء الدولة في المغرب الأقصى

ترتكز الدولة الحديثة على مقومات قوة الديمقراطية التعددية السياسية وضمانة الأقلية في مواجهة الأغلبية والسماح للمواطن كمعبر

1- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص 2.

عن الارادة العامة في تحديد شكل الدولة ونظامها المبني على محددات الخضوع للقانون وإمكانية التداول والتناوب على الحكم وفق مطعيي الأغلبية والمعارضة ووجود تعددية سياسية منافسة في حقل انتخابي موفرة فيه ضمانات النزاهة.[1]

كل هذه المحددات حاول المغرب استدراكها حيث عبر عنها الملك بخطابه يوم 09 مارس2011 افتتحه بمقولة " **شعبي العزيز، أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية**".[2]

حمل هذا الخطاب مجموعة من المرتكزات الجديدة مع المحافظة في رسم معالم هذه المنظومة الدستورية الديمقراطية على قدسية الثوابت الوطنية باعتبارها ذات إجماع وطني والمتمثل في الإسلام كدين الدولة ثم إمارة المؤمنين فالنظام الملكي والوحدة الوطنية والترابية لينتهي بالخيار الديمقراطي[3]

وارتكازا على هذه الثوابت قرر الملك في خطابه ان يجرى تعديلا دستوريا يستند على مجموعة من المرتكزات[4] نوردها فيما يلي.

1- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص 68.

2- مقتطف من نص خطاب الملك محمد السادس يوم 09 مارس 2011

3- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص72

4 **المرجع نفسه**، ص73

obeikandl.com

- تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية وخاصة المكون الامازيغي الذي وصفه الملك بأنه رصد لجميع المغاربة[1] من خلال دسترة الامازيغية كلغة رسمية للدولة دسترة إلى جانب اللغة العربية.[2]
- التكريس الدستوري للسلطات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان والحريات والمبادئ الحاكمة الرشيدة[3] من خلال وضع اليات للحكم الرشيد ومحاربة الفساد ، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية تعزيزا لمنظومة حقوق الإنسان مع ضمان حرية ممارستها مستندا في ذلك الى توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة ترسيخا لدولة الحق والمؤسسات[4].
- قيام سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية واسعة تكون للبرلمان سلطة حصرية للمصادقة على النصوص التشريعية ومراقبة الحكومة[5] وفي عمق الاختلافات المؤسسية جاء مرتكزا توطيد منطق الفصل السلطات وتوازنها قصد عقلية المؤسسات الدستورية وديمقراطيتها من خلال تحويل اختصاصات جديدة لمجلس النواب للنهوض بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية ينبع من الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال انتخابات حرة ونزيهة التي ستفرز

1- عبد الله الترابي، **مرجع سابق**، ص3

2- برنامج أجندة مفتوحة، حصة حول التعديل الدستوري في المغرب، قناة B.B.C متحصل عليه من:
http://www.youtube.com/watch?v=usqDPCYpD5wlast visited: 26/12/2011

3- **المرجع نفسه.**

4- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص73.

5- اجندة مفتوحة، **مرجع سابق.**

obeikandi.com

حكومة منتخبة ينبثق عنها وزير أول يمثل الحزب السياسي المتحصل على الأغلبية في مجلس النواب حكيم ص73

- تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وتمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان ترسيخ سلطة القضائية مستقلة وتحول المجلس الدستوري لمحكمة دستورية.
- التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات يقوم على اللامركزية الواسعة.
- تعزيز اليات تخليق الحياة العامة – اعطائها الصبغة الاخلاقية – وضرورة المحاسبة اثناء فترة الحكم والتسيير[1].
- دسترة حقوق الإنسان لما هو متعارف عليها عالميا لضمان حمايتها وضمان ممارستها من خلال دسترة المواثيق الدولية ومساواة الرجل بالمرأة.

لجنة صياغة الدستور :

عين الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد وضع على رأسها القانوني عبد اللطيف المنوني الى جانب هذه اللجنة كلف الملك مستشاره محمد معتصم بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات ومقترحات التعديل الدستوري[2] وفق آلية رصد التي تقوم

1- عبد الله الترابي، **مرجع سابق**، ص3.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011. ص 3.

كحلقة وصل بين واضعي الدستور من جهة وبين الأحزاب والنقابات من جهة أخرى[1]

ناقشت القوى المعارضة المتن الدستوري شكلا وجوهرا للدستور الجديد، وترى أن هندسة الدستور تتأسس على مركزية موقع الملك في النظام السياسي، مما يجعله متحكما في السلطة التنفيذية ومحددا للتوجهات الإستراتيجية من خلال رئاسته لمجلس الوزراء(الفصل 48). ويؤكدون أن الدستور يكرس وضع الملك المهيمن على عدد من المؤسسات برئاسته لمجلس الوزراء والمجلس الآعلى للسلطة القضائية (الفصل 56) والمجلس العلمي الآعلى(الفصل 41) ، وكذلك المجلس الآعلى للأمن(الفصل45) ويشيرون إلى تخويل الدستور الملك صلاحية تعيين 6 أعضاء من أصل 12 من أعضاء المحكمة الدستورية، كما يعين رئيسها (الفصل 130) وهو الذي يعين كل الشخصيات غير المنتمية لسلك القضاء والمشاركة في تركيبة المجلس الآعلى للسلطة القضائية (الفصل 115)، ويعين أيضا نصف أعضاء المجلس الآعلى للإعلام السمعي البصري ورئيس هذا المجلس.[2] وغيرها من الصلاحيات العديدة مثل التحكيم في (الفصل 42)" **الملك الحكم الآسمى بين مؤسسات الدولة، يسهر على حسن سير المؤسسات الدستورية**". كما يضل القائد الاعلى للجيش ويرأس المجلس الاعلى للأمن[3] .

1- مارينا اوتاوي ومروان معشر ،**الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد**، مركز كارينغي للشرق الاوسط، ديسمبر 2011.ص4.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق** ص 5.

3- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص5

الاستفتاء: أعلنت وزارة الداخلية المغربية، في 2011/07/01 أن نتيجة الاستفتاء عبرت عن موافقة نحو 98.50 في المئة على الدستور، وأن نسبة المشاركة بلغت 73.46 في المئة، وبذلك لم تخرج هذه الأرقام عن أرقام الاستفتاءات السابقة بدءا باستفتاء دستور 1962الذي أقر بنسبة 97.05 في المئة، ومرورا باستفتاء دستور 1970 الذي تم إقراره بنسبة 98.70 في المئة، واستفتاء دستور 1972 الذي تم إقراره بنسبة 98.75 في المئة، واستفتاء دستور 1992 الذي تم إقراره بنسبة 99.98 في المئة، واستفتاء دستور 1996 الذي تم إقراره بنسبة 99.56 في المئة.[1]

وبعد موافقة الشعب عن هذا التعديل الذي صدر في الجريدة الرسمية في عددها 5964 بمقتضى ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) يتضح بعد عقد دراسة مقارنة مع دستور 1996 ما يلي:

فمن حيث الشكل ارتفع عدد فصول دستور 2011 من 108 فصول في دستور 1996 الى 180 فصلا في الدستور الجديد.

اما حيث المضمون فقد عدل ما يلي:

تقسيم الفصل التاسع عشر الى فصلين احدهما يتعلق الصلاحيات الدينية الحصرية للملك بوصفه اميرا للمؤمنين ورئيسا للمجلس الاعلى العلمي الذي رقي الى مؤسسة دستورية والثاني يحدد

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق** ص7.

obeikandl.com

مكانة الملك كرئيس للدولة والضامن لاستقلالها واستمرارها ووحدتها الترابية.[1]

الدستور القديم ينص على ان شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته اما الدستور الجديد فقد حذفت منه كلمة مقدس واصبح ينص على ان الملك لاتنتهك حرمته ويتمتع بواجب التوقير والاحترام.

وبموجب الدستور الجديد اصبحت اللغة الامازيغية كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية.

كما حمل الدستور الجديد تطوير يحتم على الملك تعيين الوزير الاول من الحزب الفائز في الانتخابات.

بعد ان كان حل البرلمان من صلاحيات الملك حصرا في المغرب سمنح التعديل الدستوري رئيس الحكومة حل البرلمان تحت شروط خاصة بما فيها استشارة الملك.

اصبح رئيس الحكومة هو الذي يعين المسؤلين الكبار بعد موافقة الملك في حين كانت حصرا ضمن اختصاصات الملك سابقا.

يمنح الدستور الجديد صلاحيات واسعة للبرلمان كاصدار العفو العام بعد ان كانت صلاحية يملكها الملك وحده.

حصر الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط وعدم شمولها جنح وجرائم الحق العام، مع حذف المحكمة العليا الخاصة بالوزراء الذين اصبحوا يحاكمون مثل المواطنين العاديين طبقا لمبدأ مساواة الجميع امام القانون.

1- تقرير بعنوان : المغرب التحول الدستوري، قناة العربية 2011. متحصل عليه من:
http://www.youtube.com/watch?v=GIXnuz4DChclast visited: 27/12/2011

oberikanal.com

وتم احداث المجلس الاعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية يرأسها الملك والمكلفة بتعيين القضاة بعد ان كان من اختصتص الملك فقط، كما يتضمن المجلس ممثلين من المجتمع المدنيتماشيا مع فكرة ان القضاء يهم المجتمع.

هذه التعديلات تحيلنا الى استنتاج ثلاثة سلطات سلطة حصرية للملك، وسلطة تشاركية مع الملك وسلطة مستقلة عن الملك.[1]

السلطة الحصرية الرئيسة: يتمتع الملك طبقا لاحكام الفصل 41 من الدستور المعدل بسلطة اصدار الظهائر المتعلقة بالشأن الديني بوصفه امير المؤمنين ورئيس المجلس العلمي الاعلى المخول بااصدار الفتاوى رسميا. وتمتد الى حالات اخرى المتعلقة بالفصل 47 في الفقرة الاولى منه المتعلقة بتعيين رئيس الحكومة والفقرة السادسة المتعلقة باعفاء الحكومة عند استقالة رئيسها والفصل 51 الخاص بحق الملك بحل مجلسي البرلمان والفصل 57 المتعلق بموافقة الملك على تعيين القضاة من قبل الجلس الاعلى للسلطة القضائية والفصل 59 الخاص باعلان الملك حالة الاستثناء بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان والفصل 130 المتعلق بتعيين المحكمة الدستورية ثم الفصل 174 الخاص بعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور على الشعب قصد الاستفتاء.

السلطة التشاركية: بين الملك والحكومة والبرلمان، وهذه الشراكة تمتد الى مجالات عدة ما عدا ما يدخل في الشأن الديني،

1- عبد الاله بلقزيز،" المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج،" **مرجع سابق** ص48-49.

ويمكن ذكر مقتضى الفصل 45 الذي يمكن للملك ان يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع المجلس الوزاري.

السلطة المستقلة والمقصود هو ما تقرره احكام الدستور من اختصاصات حصرية للسلطتين لا تتدخل سلطة الملك فيها ، حيث باتت مساحة التشريع عند البرلمان اوسع الى درجة الندية بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، مع زيادة السلطة الرقابية على العمل الحكومي.

obeikandl.com

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والخلاصات، التي تتعلق بشكل وبنية الدولة في المغرب العربي، عبّر عنها النطاق الموضوعي والإشكالي للبحث، في سياق رصد تطور الدولة المغاربية وإبراز أهم مراحل تشكلها والآليات البنيوية المرتكزة عليها، كل ذلك في ظل بروز اشكاليات معرقلة لهذا المسار.

فالموضوع محط الدراسة تتخلله جوانب اشكالية متعددة انطلاقا من موضوع الدولة في حد ذاته لما يتضمنه من تعقيدات فهو يدخل ضن نطاق حقول معرفية عديدة إضافة إلى حساسيته بالنسبة للدول المتخلفة، فقد خصت الدراسة اطارا مفهوميا ونظريا، يبرز هذا الطرح الإشكالي الذي زاده تناول الدولة المغاربية تعقيدا والتي سنتناول أهم محدداتها.

يمكن عموما الحديث عن نموذجين اساسيين ساهما في تكون الدولة المغاربية الحديثة وإنتاجها بالصورة التي هي عليها الآن:

العامل الأول محلي، داخلي وذاتي متعلق بالخصوصية المغاربية رغم اختلاف وتباين كل نموذج من دولة الى اخرى مرتبط بالجوانب الحضارية والأطر التقليدية القبلية والإرث الايديولوجي والذهنيات القائمة على الزعامة والولاء والقبلية والشخصنة والجيش وغيرها من المحددات التي يمكن تلخيصها في مصطلحي الباتريمونيالية والباتركالية لتتطور وفق اليات جديدة تعمل على اعادة انتاج الهيمنة التقليدية وتمثل النواة الصلبة التي تتمحور حولها الممارسة السياسية للدولة المعاصرة الباحثة عن شرعية سلطة تؤسس لها من خلال ارساء نيوباتريمونيالية في الاطار الاداري والتقني والعسكري والتكنولوجي

انطلاقا من استثمار الولاءات المحلية والجهوية والشخصية والطاقات التعبوية للمؤسسات الرمزية والثقافية الدينية.

يمكن ارجاع ما سبق الى المحددات التي طرحتها **نظرية التحديث** وارتكزت عليها لتبيان الاسباب الرئيسية في تخلف الدول باستمرارية حضور الجوانب التقليدية وعدم الاستجابة لمتطلبات الحداثة والتحديث.

أما العامل الثاني فكانت للمعطيات الاستعمارية دور في تشكيل جزء من البناء الدولتي بالمنطقة المغاربية في سياق تواصل التاثير المستمر انطلاقا - كحد ادنى - من الاستعمار التقليدي المباشر وما انتجه من تبعية في السياسات والنماذج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المؤسساتية والدستورية يعبر عنها الباحث برتراند بادي **"بالدولة المستوردة"** بما تحمله من تداعيات سلبية مع عدم انكار ما تم ادخاله من تحديث وعصرنة للإدارة والمؤسسات التابعة للدولة.

عبر عن هذا المنطق مفكروا العالم المتخلف تحت لواء اتجاه **مدرسة التبعية** التي اسست لخصوصية الدولة والابتعاد عن نموذج الدولة في العالم الغربي الذي يسعى الى قيام دول متخلفة تابعة لها في جميع المجالات.

بذلك كانت الدولة المغاربية امام **"زاوج كاثوليكي"** يعبر عن امتدادات تاريخية متواصلة بين العوامل الذاتية المتعلقة بين بتاريخ وطبيعة المعطى المغاربي والحضور الكثيف للجوانب الخارجية.

اما مسار ومراحل البناء فيمكن الحديث عن مرحلتين اساسيتين:

مرحلة البناء الوطني مباشرة بعد الاستقلال حكمتها ثلاث متغيرات رئيسية متعلقة ببعضها وهي نخب البناء الوطني واستبعاد التعددية وطرح الشرعية وفق ايديولوجية معينة نستعرضها فيما يلي:

- اولها نخب البناء الوطني فكانت جبهة التحرير الوطني في الجزائر - رغم الصراع بين السياسي والعسكري على من له اولوية الحكم والتي ما زالت الى زمن قريب بسيطرة المؤسسة العسكرية- وخلق ايديولوجية قائمة على النمط الشعبوي والتعبوي في سبيل الحصول على شرعية ثورية حافظت على استمراريتها حتى الرئيس الحالي المجاهد بوتفليقة.
- وفي تونس كان مركب الدولة الحزب بزعامة بورقيبة صاحب المشروع الحداثي وفق تصوراته الشخصية ومدركاته الذاتية واقرار النموذج العلماني والذي أتمه بن علي – لكن مع الحراك الاجتماعي الاخير استحضر الشعب النموذج الاسلامي بقيادة حركة النهضة وهي دلالة على قيام نموذج للدولة والمجتمع قائم فقط على مدركات شخص الزعيم.
- كما سيطرة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية في المغرب بجميع تفاصيلها متخذة من الايديولوجية أو العقيدة الدينية ونموذج امارة المؤمنين ورمزية الملك والملكية شرعية لها.

لذلك فرغم تباين الايديولوجيات وبالتالي اختلاف الشرعيات إلا آن مواطن التداخل والتماثل هو المحافظة على استمراريتها لفترة طويلة من الزمن رغم تخللها جوانب من التغيرات التي سنتناولها في المرحلة الثانية من البناء الدولتي في المغرب العربي.

دائما تظهر المتغيرات الدولية الخارجية والمعطيات الداخلية الوطنية والتفاعل بينهما وفق التأثير المزدوج على طبيعة الدولة فكانت نهاية الحرب الباردة فترة تزامن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدستورية في الدول المغاربية وإقرار التعددية الشكلية والمزيفة في الجزائر وتونس بعد ان سبقتهم في عملية التزييف المغرب في سياق تواصل الذهنية القائمة على **الاستبداد الحداثي**.

كما يمكن القيام بعملية اسقاط نموذج التجربة التنموية في ابعادها القائمة على الازدواجية في صياغة الاولويات الاقتصادية، حيث ساهم المستعمر في جعل دول المغرب العربي امتداد له فكانت ثروات موجهة لخدمة الاقتصاد الغربي (التشجيع على ظهور صناعة استخراجية في الجزائر والزراعة في المغرب وفي نفس الوقت سوق لتسويق منتجاتها) في ظل المحافظة على الطابع التقليدي للتنمية.

كما عملت على جرها الى مشكلة المديونية وخدمة الدين وبذلك التحكم في اقتصاديتها عبر المؤسسات المالية الدولية.

oberkandl.com

obeikandl.com

قائمة المراجع

obeikandl.com

obeikandl.com

1- باللغة العربية:

أولا: المصادر الرسمية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963- 1976 - 1989 - 1996
2. دستور الجمهورية التونسية 1996.
3. دستور المملكة المغربية 1962- 1970- 1972- 1992- 1996- 2011

ثانيا: الكتب

1. احمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب** (المغرب :مطبعة إفريقيا الشرق).
2. احمد معوض نازلي، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1976).
3. إدريس ولد القابلة، **إشكالات حقوقية بالمغرب**، (ناشري، للنشر الالكتروني، 2003).
4. المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، (تونس: سراس للنشر، 1995)..
5. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1988).
6. عبد الإله بلقزيز، " المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب، " في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

7. عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول الى القمة**، دفاتر وجهة نظر، 9(الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006).
8. عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل**، تر: عبد المجيد جحفة، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط.4، 2010).
9. محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة** – (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006).
10. محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الكتاب الأول، 2009).
11. محمود صالح الكروي، " مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 19، 2008.
12. هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا، " في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
13. إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع السياسي**، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2005).
14. أحمد جزولي، "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا..مطافات التحول وحقيقة الرهان، " في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
15. احمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري**، (القاهرة: دار المعارف، 1981).

16. احمد زايد ، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية** ، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
17. احمد زايد ، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية** ، (القاهرة: دار المعارف، 1976).
18. أحمد مطاطلة ، **نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة** ، (الجزائر: 1981).
19. أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في: منيسي أحمد ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، 2004).
20. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، (الإسكندرية: الجامعة الجديدة لنشر، 2000).
21. إدريس عبده المراكشي، "الممارسات الديمقراطية من خلال النص التعاقدي أو الدستوري،" في مجموعة مؤلفين: **التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية** (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي 1987).
22. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: عالم المعرفة، 1987).
23. إسماعيل زروخي، **الدولة في الفكر العربي الحديث"دراسة فكرية فلسفية** ، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1991).
24. أم العز الفارسي، **المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا 1997 – 2005** ، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 2005).

25. أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).
26. اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجيا التنمية**، تر: حمدي يوسف، (بغداد :دار الشؤون الثقافية ، 1986).
27. البير عياش، **المغرب والاستعمار:حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر:عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، (الدار البيضاء: دار الخطابي، 1980).
28. توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006).
29. توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997).
30. توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)
31. ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).
32. جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية :دراسة في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: عالم الكتب، 1973).
33. جون واتر بوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، تر: ماجد نعمة، (بيوت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982).

34. حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
35. الحسن الثاني، **التحدي**، (الرباط:المطبعة الملكية، 1982).
36. حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية اقصاء ام تكامل؟**(المغرب: افريقيا الشرق، 2000).
37. حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة**، ع3، دار الكتاب الجامعي:الإمارات، 2002.
38. حسن لطيف كاظم، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، (الأردن: دار الوراق للخدمات الحديثة، 2008).
39. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
40. خالد السرجاني، " المؤسسة التشريعية في المغرب" في احمد الرشيدي محررا، **المؤسسة التشريعية في الوطن العربي**، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة).
41. خالد فياض، النخبة السياسية في تونس (1987- 1995،) في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996.
42. خيري عزيز، **التجربة المغربية للتنمية والتحديث**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1980).
43. رضوان سليم، **نظام الزمان العربي دراسة في التاريخيات العربية الإسلامية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

obeikandl.com

44. رفيق عبد السلام بوشلاكة ، " الاستبداد الحداثي العربي التجربة التونسية نموذجا ، "في علي: خليفة الكواري(محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

45. سالم لبيض، قرءة في علاقة الدولة القطرية بالمجتمع السياسي مثال تونس(1957- 1987) ، في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

46. سبينوزا، رسالة في السياسة ، تر: عمر مهيبل، (الجزائر: موفم للنشر، 1995.

47. سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة:دار النهضة العربية، 2007)

48. سعد الدين إبراهيم، "نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، " في: **إستراتيجية التنمية في مصر**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).

49. سعيد بن سعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

50. سعيد عكاشة، "الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا " في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).

51. سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر:كميل قيصر داغر، (بيروت: دار الحداثة، 1978).

obeikandl.com

52. السيد الحسيني، **دراسات في التنمية والتخلف" دراسة بنائية تاريخية**، (القاهرة: دار المعارف، 1982).

53. السيد عوض عثمان، "تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).

54. الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006)

55. طربوش قائد محمد، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**. (بيروت مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.1995).

56. عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002).

57. عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

58. عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).

59. عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث، 2008).

60. عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

61. عبد السلام نوير، " قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، "في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)

62. عبد العالي دبلة، " النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية، " في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

63. عبد العزيز بلال، **الاستثمار في المغرب، 1912- 1964** (الدار البيضاء:دار النشر المغربية، 1980)

64. عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993).

65. عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**،(المركز الثقافي العربي، 1993).

66. عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2009).

67. عبد الله بن عيدة، "التجربة الجزائرىة في الإصلاحات الاقتصادىة"، في محمد عبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

68. عبد الله ساعف، "الحالة المغربية،" نفين مسعد (محرر)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص526.

69. عزمي بشارة، **في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
70. علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 ، 2005.
71. عمر سالمان طايع، النخبة السياسية في المغرب في علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996.
72. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها ، بحث في الثقافة السياسية العربية،" في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ج1**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
73. الفاغ محمد ولد السيباني، "المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 20 يوليو 1991 ،" في أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997).
74. فهيمة الهادي الشكشوكي، **مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والمستمرة**، (ليبيا: المعهد التخطيط للدراسات العليا.
75. فوزي احمد يتم، عطا محمد صالح، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، (بنغازي منشورات جامعة قار يونس ج 2 1988.

76. كاظم حبيب، **دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب)**، (برلين، 2000).
77. كتابة الدولة للعلام، **تونس التغيير والانجاز**، نوفمبر 1992.
78. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)
79. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة**: تونس (تقرير توليفي)، نيويورك وجنيف 2006.
80. محمد البوصيري بوعبدلي، **يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد حرية**، (فرنسا، د.د.ن، 2009).
81. محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).
82. محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام، مكونات الحالة المزمنة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر، 1995.
83. محمد سالمان طايع، المؤسسة التشريعية في الجزائر، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)،
84. محمد شحرور، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، (دمشق:الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع).
85. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**،(الجزائر: 1997).

86. محمد صالح القادري، **الدولة والمجتمع المدني بين علمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، (تونس: جريدة الحرية، 2009).
87. محمد صفي الدين خربوش، " رؤية القيادة الليبية للديمقراطية: دراسة مقارنة مع التجارب العربية الأخرى،" في نفين عبد المنعم مسعد محررا، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993).
88. محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
89. محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، (مؤسسة بنشرة الدار البيضاء، 1988).
90. محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999).
91. محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).
92. محمد فريد حجاب، "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
93. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
94. محمد نصر مهنا، **مدخل إلى النظرية الحديثة دراسة مقارنة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981).

95. محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

96. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن- لبنان- المغرب- مصر"**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007).

97. معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

98. مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي – السياسي**، تر: سمير كوم، (بيوت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993).

99. موريس غورينيه ، **العالم الثلث ثلاثة أرباع العالم** ، تر:سليم مكسور، (بيوت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

100.ميلود جمعة الحاسية، **دور النقود في الاقتصاد الليبي- دراسة تحليلية وتطبيقية-** ، (بنغازي :مطابع الثورة للطباعة والنشر).

101.نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997).

102.نجلاء محمد نجيب،" نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية،"في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996).

103.نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة** (بيروت: دار الساقي، 1992) .

104.هناء عبيد، " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).

105.يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، «في: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

ثالثا التقارير:

1. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد2006.
2. وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، الفصل الثاني: تحرير الامكان البشري النظام السياسي، المؤسسات والحكامة.
3. وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، الفصل الرابع: تعبئة الإمكان البشري:النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل.

رابعا الدوريات والمجلات:

1. أحمد السطاتي،" نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، **مجلة آفاق**، ع 3، 1992.
2. حكيم التوزاني، " مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 394، 2011.

3. زين العابدين حمزاوي، " أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 20، 2008
4. سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي.،" في: **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**.(القاهرة: 2005).
5. عباس بوغانم، " الامتدادات المخزنية في المغرب الحيث، "مجلة **وجهة نظر**،ع 38 خريف2008.
6. عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، "**مبادرة الاصلاح العربي**، نوفمبر 2011
7. مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، " المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانقال الديمقراطي، " **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، سبتمبر، 2006.
8. محمد أتركين، " التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 14، 2007
9. إبراهيم بعزيز، " دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)ع يوليو، تموز 2011.
10. احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، **مجلة فكر ونقد**، ع،91، السنة 2008.
11. امحمد مالكي، "عسر التعددية تطور الاحزاب السياسية في البلاد العربية (حالة المغرب الأقصى)، " **العرب الأسبوعي**، 2007/06/16.

12. أمين غالي، "عملية إعداد الدستور في تونس: آفاق المرحلة المقبلة،" **مركز صدى التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 9 ديسمبر 2011
13. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول.
14. بهجت قرني، "وافدة متغربة ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية،" **المستقبل العربي**، ع 105، 1987.
15. جريدة الصباح، **دساتير المغرب من 1962 إلى 2011**، (المغرب:ع 3394 السنة 11).
16. جون انتلس، ليزا ارون، " الجزائر على مفترق الطرق،" **مجلة التضامن**، ع.16، 1993.
17. حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب – تونس، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع.
18. حسن طارق، "الملكية والإصلاح،" **مجلة فكر ونقد**، ع87.السنة 2007.
19. حسنين إبراهيم توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 349، 2008.
20. رشيد خشانة، خريطة سياسية جديدة في تونس تمهد لاخرى في غضون سنة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

21. رشيد سليماني، " الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، " **أوراق كارنيغي**، ع 07.جانفي 2008. مركز كارنغي للشرق الأوسط

22. رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، اكتوبر 2011.

23. سعيد بنسعيد العلوي، " التجربة المغربية في التحول الديمقراطي، " **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، 2005.

24. سمير أمين، " حول التبعية والتوسع الرأسمالي، " **المستقبل العربي**، ع93 (1987)

25. سيمور مارتن ليبست، كيونج سونج، جون نوربر، " تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية ، " **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، ع136 (ماي 1993).

26. صالح بشير، "بحث أولي في ديناميكية تكون الدولة الحديثة في بلاد المغرب، " **قضايا عربية**، السنة 6، ع. 8 (ديسمبر 1979).

27. صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 19، 2008.

28. صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية ، **دفاتر السياسة والقانون**(جامعة ورقلة: عدد خاص، افريل 2011)

29. صلاح زرنوقة، " **الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة، "، النهضة**، م. 7، ع. 2 (ربيع 2007)

obeikandl.com

30. صلاحيات تنتقدها المعارضة، **جريدة القبس**، 14 ديسمبر 2011. السنة 40. العدد 13843

31. عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985).

32. عبد الاله بلقزيز، " المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج، " **مجلة المستقبل العربي**، ع 392، اكتوبر 2011.

33. - عبد العالي حامي الدين، " الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم، " **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

34. عبد اللطيف بن اشنهو"، التجربة الجزائرية في التنمية "، في نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1986).

35. عبد المنعم عنوز، " مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب**، (ع .102 السنة 74، 2009).

36. عبد الناصر جابي، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير 2011، "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

37. عزمي بشارة، " بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة، " **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011 .

38. عزمي بشارة، " ثورتا تونس ومصر شكلتا وعيا ديمقراطيا عربيا..والإصلاح بات ضرورة حتمية، " في: الثورات والإصلاح

والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011).

39. عصام بن الشيخ، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

40. مارينا اوتاوي ومروان معشر، **الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد**، مركز كارينغي للشرق الاوسط، ديسمبر 2011.

41. محمد زين الدين، "الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات ،"**مجلة فكر ونقد**، ع، 64، السنة 2004.

42. محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد ؟،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 393، نوفمبر تشرين الثاني، 2011

43. محمد كولفراني، "التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 20، 2008.

44. محمد مالكي، "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية،" في: **الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)

45. محمد نجيب بوطالب، " الابعاد السياسية لظاهرة الفبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2001.

46. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011.

47. المولدي الأحمر، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

48. ميشال كامو، " الدولة التونسية بين الوصاية و التحرر" **جريدة السفير**

49. نادية رمسيس فرج، " مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم العربية ، " **المستقبل العربي**،ع91 (1979).

50. نبيل عبد الفتاح، " الأزمة السياسية في الجزائر المكونات، الصراعات والمسارات،" **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، ع.1992،808.

51. نور الدين جبنون، "تعامل الجيش مع الثورة،" في: **الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)

52. هاشم نعمة، "نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، " **طريق الشعب**، (ع .79 السنة 74، 2008).

53. يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب، **مجلة فكر ونقد**، ع، 65، السنة 2008.

رابعا الدراسات غير المنشورة:

1. جمال بوقزاطة، **خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي**، رسالة ماجيستر (جامعة القاهرة.1989).

2. رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2009).

3. صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999- 2004 (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008)، ص 112.
4. عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الجزائرية الحديثة دراسة تقيمية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر:2008).
5. عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث، طبيعتها ودورها، مثال الجزائر**، (رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1996).
6. كلثوم كبابي، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب وتونس** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008).

خامسا: القواميس والموسوعات:

1. **الموسوعة السياسة**، إشراف الكيلالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ج2.
2. "**المنجد في اللغة والأدب والعلوم**"، المطبعة الكاثوليكية، ط5، مادة د.و.ل.
3. ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، 1956) المجلد 11، المادة د.و.ل.
4. قاموس الموارد، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، مادة stand.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1. عبد الله العروي، جريدة الإتحاد الاشتراكي، 16 - 03 – 2011 متحصل عليه من:

http://www.maghress.com/alittihad/125381 last visited: 25/04/2011

2. محمد نويري النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسسات قانونية، **الحوار المتمدن** ع2935. متحصل عليه من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206332

3. محمد اتركين، التغيير الدستوري وسيناريو الانتقال الديمقراطي بالمغرب، متحصل عليه

http://atarguine.blogspot.com/2007/09/blog-post_01.html

4. Central Intelligence Agency (CIA), **THE WORLD FACTBOOK 2007: Tunisia,**

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/ fields/2116.html, last visited: 19/12/2010

5. أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، متحصل عليه من موقع:

www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf last visited: 19/10/2011

6. مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر متحصل عليه من موقع الرئاسة:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite. htm last visited: 19/10/2011

7. حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009 - مديرية الحملة:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/217/42 /last visited: 19/10/2011

8. المجلس التأسيسي التونسي يمنح حكومة إئتلاف الغالبية الثقة السبت، 24 ديسمبر 2011 متحصل عليه يوم 2012/01/20 من:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/342957

9. محمد المصباحي، "الوجه الفلسفي لحقيقة الانتهاكات السياسية بالمغرب،" متحصل عليه من:

http://www.ibn-rushd.org/forum/Mesbahi.htm

10. بن يونس المرزوقي، "التطورات السياسية والدستورية في المغرب العربي، "متحصل عليه من موقع المغرب الدستوري:

http://www.merzougui.net/Doc/maroc.htm last visited: 19/02/2011

11. الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، الممكنات والرهانات متحصل عليه من:

hazbane.asso-web.com/uploaded/aljamaa-almokawila-bilmaghrib.DOC last visited: 19/09/2011.

12. عبد الرحيم فاضل، التنظيم الجماعي بالمغرب على ضوء قانون 78 معدل متحصل عليه من:

hazbane.asso-web.com/uploaded/almitak.DOC last visited: 19/09/2011

13.- تقرير بعنوان : المغرب التحول الدستوري، قناة العربية 2011. متحصل عليه من:

http://www.youtube.com/watch?v=GIXnuz4DChc last visited: 27/12/2011

14. برنامج أجندة مفتوحة، حصة حول التعديل الدستوري في المغرب، قناة B.B.C متحصل عليه من:

http://www.youtube.com/watch?v=usqDPCYpD5w last visited: 26/12/2011

2- باللغة الاجنبية :

1- Aubin Jules Et Jim, Le Maroc En Suspens – AAN 1964
2- -Med Arkoun, Pour Une Critique De La Raison Islamique (Maisonneuve 1984).
3- Abdallah Ben Mlih, Structures Politiques Du Maroc Colonial (Ed .lHarmttan1990)
4- Alain Touraine, Production de la société (Paris le seuil,1972).
5- Alexis de Tocqueville, Ecrits et discours politique (Paris : Gallimard.1962), vol3 des œuvres completes.
6- Anderson Perry, LEtat Absolutist (ses origins et voies, 1978), F Maspero.p10.
7- -André Dumas, "Les Modèles de développement"Temps Modernes, 1972.
8- Ayoob, Mohammed, The Security Predicament Of The Third World State, " In Job, Brian (ed.) National
9- Cagne Jacques, Nation Et Nationalisme Au Maroc (aux racines de la nation marocaine),Al Maarif Al Jadida Ribat 1989.p607.
10- Charles Robert, Histoire de L Algérie contemporain(Paris Presses Universitaires de France,1979).
11- Fougère, L., "La Constitution Algérienne," Annuaire de L'Afrique du Nord (1963.
12- Francois Bourricaud, Changement Social, dans : Encyclopedia Universalis France S.A(Paris : Encyclopedia Universalis, 1990), vol.5
13- Fukuyama, Francis, State Building (London: Profile Books, 2004)
14- Gruner Roger, Du Maroc Traditional Au Maroc Moderne, nouvelles éditions latines – Paris 1984

obeikandi.com

15- Guy Perville, Les Etudiante Algériens de l'université française, 1880-1962 (Paris C.N.R.S.1984).
16- Heywwod, Andrew, Politics (London : MacMillan press, 1997)
17- Iliya Harik, The Origins of Arab System in the Foundations Of The Arab State, edited by Ghassan Salam (Groom Helm London, 1987),p19.
18- -International Encyclopaedia Of The Social Sciences, Vol.15, Macmillan CO, New York, 1968.
19- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2008.
20- Jean François BAYART, "l'analyse des situation autoritaires: étude bibliographique", Revue française de science politique, année1976, vol 26, N°3.
21- John Davis, Libyan Politics: Tribe and revolution, London: l.B Touris an dCO Ltd., Society and Culture in the Modern Middle East, 1987.
22- Lambotte, Robert (Introduction), Algérie Naissance D'une Société(Nouvelle (Paris: editions Socials, 1976.
23- Mingst Karen, Essentials Of International Relations (New York: WW. Norton and Company 2008)
24- Pouligny Béatrice, State Building et Sécurité International, " Critique International, n° 28 (Juillet September 2005)
25- Roussel Michel, Le Rôle Du Ministère De L'intérieur Et Sa Place Au Sein De L'administration Marocaine Dans Pouvoir Et Administration Au Maghreb(Etudes sur les élites maghrébines) CNRS1970
26- Security Of Third World States (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992).
27- -Waterbury J, La Légitimation Du Pouvoir Au Maghreb(Tradition, protestation et répression) AAN 1977

قائمـــة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة المنهجية	11
الفصل الأول	
المنطلقات المفاهيمية والنظرية لبناء الدولة	21
المبحـــث الأول : بنـــاء الدولـــة مقاربـــة مفهومية	23
المطلـب الأول: الأطـر المفهوميـة المحـددة لمفهـوم الدولة.	23
المطلـب الثـاني: محـددات الجوانـب التاريخيـة والمفهومية لمصطلح بناء الدولة.	35
المبحـث الثـاني : تحـديات ومسـتلزمات بنـاء الدولة.	39
المطلب الأول: أهم تحديات بناء الدولة.	39
المطلب الثاني: أهم مستلزمات بناء الدولة	44
المبحث الثالث: أهم الاتجاهات النظرية الخاصة ببناء الدولة.	49
المطلـب الأول:بنـاء الدولـة وفـق تصـور مدرسـة التحديث.	49
المطلـب الثـاني: بنـاء الدولـة وفـق تصـور مدرسـة التبعية.	63
الفصل الثاني	
بناء الدولة في المغرب العربي "السياق والأبعاد".	69
المبحـث الأول: الجوانـب التاريخيـة المـؤثرة في تكوين الدولة في المغرب العربي	71
المطلب الأول: نموذج الدولة المخزنية "السلطانية"	71

obeikandi.com

العنوان	رقم الصفحة
في المغرب العربي.	
المطلب الثاني:اثر التكوين التاريخي الاستعماري على بناء الدولة في المغرب العربي.	79
المبحث الثاني: التوجهات الأولى لبناء الدولة في المغرب العربي.	87
المطلب الأول: دواعي التوجه نحو الدولة القطرية في المغرب العربي.	87
المطلب الثاني:أسس البناء الإيديولوجي والسياسية في أقطار المغرب العربي.	93
المطلب الثالث:أسس البناء التنموي والاقتصادي في أقطار المغرب العربي.	164
المبحث الثالث: المرحلة الثانية من بناء الدولة في المغرب العربي.	194
المطلب الأول:أهم المتغيرات الدولية والداخلية المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي.	194
المطلب الثاني: التوجهات السياسية والتنموية لعملية إعادة البناء في المغرب العربي	206
المطلب الثالث: أثر الحراك الشعبي (أحداث تونس 2010) على بناء الدولة في المغرب العربي.	230
الفصل الثالث	
المسارات البنيوية للدولة والمجال السياسي المغربي	243
المبحث الأول: المحددات التاريخية والإيديولوجية لإشكالية بناء الدولة والمجال السياسي المغربي.	245
المطلب الأول: منطلقات أساسية حول تاريخ الدولة	245

obeikandl.com

العنوان	رقم الصفحة
المغربية.	
المطلب الثاني: محددات بناء المجال السياسي المغربي.	264
المطلب الثالث: أهم محددات الأزمة البنيوية للدولة المغربية.	273
المبحث الثاني: أهم مراحل بناء الدولة في المغرب الأقصى بعد الاستقلال.	279
المطلب الأول: مرحلة وضع أسس بناء الدولة الحديثة (1956- 1961).	279
المطلب الثاني: مرحلة البناء الدستوري والاقتصادي (1962- 1975)	284
المطلب الثالث: مرحلة التوجه المحلي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد(1975- 1992).	292
المطلب الرابع: مرحلة ما بعد 1992 (العهد الجديد)	297
المبحث الثالث: مستقبل بناء الدولة في المغرب الأقصى بعد التعديل الدستوري 2011.	308
المطلب الأول: محددات الحراك الشعبي واهم المطالب المجتمعية في المغرب الأقصى.	308
المطلب الثاني: أهم الإصلاحات السياسية والدستورية لبناء الدولة في المغرب الأقصى.	313
المراجع	327
المحتويات	353

obeikandl.com